مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

التقرير الاستراتيجي السنوي لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٢٦

نشر بواسطة

مركز الخليج للأبحاث

التقـــرير الاســـتراتيجـــي الســـنوي
لمركـــز الخليج للأبحاث ٢٠٢٦

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٢٦

قائمة المحتويات

كلمة مؤسس ورئيس المركز

استعراض أبرز المستجدات لعامي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

الفصل الأول: ٠٧

ما بعد وقف إطلاق النار: إعادة التوازن الأمني في منطقة الخليج في أعقاب الصراع الأمريكي–الإسرائيلي–الإيراني

د.عبدالعزيز بن صقر

الفصل الثاني: ١٣

تبعات الحرب الثلاثية الأمريكية – الإسرائيلية – الإيرانية على أمن الطاقة في الخليج

د.مصطفى العاني

الفصل الثالث: ١٧

إعادة تشكيل ملامح المنظومة الأمنية الخليجية إثر حرب الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران في ٢٠٢٦:تداعيات الحرب على السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي والنظام الإقليمي

د.كريستيان كوخ

الفصل الرابع: ٢٥

أمن دول مجلس التعاون بعد الحرب: نحو حد أدنى من التوافق

أ.د. صالح الخثلان

الفصل الخامس: ٢٩

الخليج في مرحلة ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: كيف كشفت الحرب الإيرانية الأمريكية عن أفول النظام الاقتصادي الذي صاغ واقع الخليج المعاصر؟

د. جون سفاكياناكيس

الفصل السادس: ٣٩

أمن الطاقة في منطقة الخليج: الدروس المستفادة والاستنتاجات من حرب عام ٢٠٢٦

د. ناجي أبي عاد

الفصل السابع: ٤٥

الأمن البحري في الخليج بعد الصراع الأمريكي الإسرائيلي الإيراني الدروس والانعكاسات والمسار العملي

اللواء البحري الركن (م) عبدالله بن جابر الزايدي

كلمة رئيس مركز الخليج للأبحاث

شهدت منطقة الخليج خلال عام ٢٠٢٦ بيئة استراتيجية بالغة التعقيد والغموض؛ إذ لم تقتصر الحرب ثلاثية الأطراف التي دارت رحاها بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى على إبراز عمق التحديات الأمنية المزمنة فحسب، بل كشفت بالدرجة الأولى عن مكامن ضعف مستجدة في الفضاءات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. وعلى الرغم من أن مذكرة التفاهم المبرمة بين واشنطن وطهران في يونيو ٢٠٢٦ قد منحت الأطراف هدنة مؤقتة أمدها ستون يوماً، فإن الحقيقة الجلية تؤكد أن أياً من المعضلات الهيكلية الناظمة للأمن الإقليمي لم تجد طريقاً للحل بعد. وبناءً على ذلك، يظل إقليم الخليج في مربع الترقب الحذر والجمود المؤقت، مهدّداً بالانزلاق مجدداً نحو جولات تصعيدية وتجدد الأعمال العدائية في أي لحظة.

وفي ظل هذه الأجواء، أفضى استمرار الصراع، وتصاعد التوترات العسكرية، واضطراب الملاحة البحرية، ناهيك عن التهديدات التي تتربص بالبنى التحتية الحيوية وتنامي الاستقطاب الجيوسياسي، إلى ترسيخ حاجة ملحة ومصيرية لصياغة منظومة أمنية إقليمية أكثر مرونة وقدرة على التكيف. وبموازاة ذلك، تُلقي النزاعات المستعرة في اليمن وغزة وسوريا والسودان وليبيا بظلالها على المشهد الإقليمي الأوسع، في وقتٍ يفرض فيه التنافس المحتدم بين القوى الكبرى تعقيدات إضافية على الحسابات الاستراتيجية لدول الخليج.

يأتي التقرير الاستراتيجي السنوي ليعمل على تقييم أبرز التطورات المساهمة في صياغة هندسة الأمن الإقليمي الخليجي، إلى جانب فحص مآلاتها وانعكاساتها المباشرة على دول مجلس التعاون ومنطقة الشرق الأوسط برمتها. وعوضاً عن الانكفاء على قراءة الأحداث الراهنة وفك رموزها، يتشعب التقرير ليتعمق في التحولات الهيكلية بعيدة المدى والمؤثرة في المستقبل الاستراتيجي للمنطقة؛ وينطوي ذلك على رصد دقيق لتحول المنظومة الدولية نحو تعددية قطبية أكثر وضوحاً، وتبدل أنماط التنافس الاقتصادي العالمي، فضلاً عن التداخل المتنامي والوثيق بين مسارات الأمن والدبلوماسية والسياسة الاقتصادية.

وفي ظل هذه البيئة الديناميكية المتغيرة، تنتهج دول الخليج سياسات خارجية وأمنية أكثر مرونة وتكيفاً مع واقع النظام الدولي شديد التفكك؛ وذلك عبر تنويع شبكة شراكاتها وتوسيع آفاق تعاونها مع طيف أوسع من الفاعلين الدوليين، غايتها في ذلك تعزيز قدرتها الذاتية على الصمود في وجه التحديات الأمنية بـشقّيها: التقليدي والمستجد.

> **تُلقي النزاعات المستعرة في اليمن وغزة وسوريا والسودان وليبيا بظلالها على المشهد الإقليمي الأوسع، في وقتٍ يفرض فيه التنافس المحتدم بين القوى الكبرى تعقيدات إضافية على الحسابات الاستراتيجية لدول الخليج**

يتناول التقرير كذلك الأبعاد المتطورة لأمن الطاقة والاقتصاد، بالتزامن مع مضي البلدان الخليجية في إنفاذ خطط التحول الوطني الطموحة وسط أجواء

مشحونة بالتقلبات والضبابية. ورغم أن تنويع مصادر الدخل يمثل ركيزة ذات أولوية قصوى، إلا أن المستجدات الإقليمية الأخيرة قد فرضت بقوة ضرورة تأمين البنى التحتية الحساسة، وصادرات الطاقة، والممرات الملاحية، فضلاً عن سلاسل الإمداد، في مواجهة طيفٍ واسعٍ من المخاطر المتصاعدة. وإلى جانب تلك الأولويات، لا تزال الاستدامة البيئية والمرونة المناخية تحتلان مكانة بارزة في استراتيجيات التنمية الوطنية، الأمر الذي يعكس بوضوح المساعي الخليجية الدؤوبة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، وأمن الطاقة، والاستدامة طويلة الأجل.

ونرجو أن يتيح هذا الملف الاستراتيجي لصنّاع القرار، والباحثين، والمتخصصين، نظرة عامة على الديناميكيات الاستراتيجية التي ترسم ملامح الخليج في عام ٢٠٢٦. فمن خلال تقصّي نقاط الالتقاء والتشابك بين التحولات الجيوسياسية والاقتصادية من جهة، والتحديات الأمنية الناشئة من جهة أخرى، يطمح التقرير إلى تشكيل وعي أعمق بالفرص والتهديدات التي ترسم ملامح المسار المستقبلي للمنطقة.

د.عبدالعزيز بن صقر
مؤسس ورئيس
مركز الخليج للأبحاث

الفصل الأول

ما بعد وقف إطلاق النار: إعادة التوازن الأمني في منطقة الخليج في أعقاب الصراع الأمريكي-الإسرائيلي-الإيراني

ما بعد وقف إطلاق النار: إعادة التوازن الأمني في منطقة الخليج في أعقاب الصراع الأمريكي-الإسرائيلي-الإيراني

د.عبدالعزيز بن صقر، مؤسس ورئيس مركز الخليج للأبحاث

يُمثّل الصراع الأمريكي-الإسرائيلي-الإيراني إحدى أبرز الصدمات الاستراتيجية التي شهدتها منطقة الخليج خلال السنوات الأخيرة. ورغم أن مذكرة التفاهم الأمريكية-الإيرانية، التي وُقّعت مؤخرًا في العاصمة الباكستانية إسلام آباد في ١٧ يونيو ٢٠٢٦، أسهمت إلى حدٍّ ما في خفض مخاطر التصعيد العسكري المباشر، إلا أنها لم تعالج الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها منظومة الأمن الإقليمي، التي كشف عنها هذا الصراع بوضوح. بل على العكس، أظهرت الحرب أن منطقة الخليج لا تزال عرضة للأزمات التي تحركها القوى الخارجية، رغم سنوات من الاستثمار في تعزيز القدرات الدفاعية، والتنويع الاقتصادي، وتوسيع نطاق المشاركة الدبلوماسية النشطة؛ إذ وجدت دول مجلس التعاون الخليجي نفسها مجددًا في قلب صراع جيوسياسي لم تكن طرفًا رئيسيًا فيه، لكنها تحملت القدر الأكبر من تداعياته السياسية والاقتصادية والأمنية، بما يفوق حجم دورها في هذا الصراع.

ومن وجهة النظر الخليجية، يتعين الترحيب بمذكرة التفاهم المُوقعة في إسلام آباد باعتبارها خطوة ضرورية لخفض التصعيد، وليس باعتبارها تسوية سياسية شاملة. ففي حين تتيح المذكرة الفرصة للحد من اندلاع مواجهة عسكرية جديدة بين واشنطن وطهران، فإنها تترك العديد من القضايا الجوهرية دون معالجة، وفي مقدمتها مستقبل الردع الإقليمي، وأمن الملاحة البحرية، وانتشار الصواريخ، وأنشطة وكلاء إيران في المنطقة، وحماية البنية التحتية الحيوية، فضلًا عن التوازن الاستراتيجي طويل الأمد في منطقة الخليج. والأهم من ذلك، أن الاتفاق جرى التفاوض بشأنه في الأساس بهدف إدارة التوترات بين الولايات المتحدة وإيران، وليس لتأسيس إطار أمني إقليمي مستدام يعكس مصالح دول الخليج ويلبي احتياجاتها الأمنية.

وقد رسخ هذا الصراع حقيقة لا يمكن تجاهلها، مفادها أنه رغم تبني دول مجلس التعاون الخليجي سياسات خارجية أكثر فاعلية واستباقية، إلا أنها تظل مكشوفة استراتيجيًا أمام تداعيات قرارات القوى الدولية المؤثرة، سواء تمثلت هذه التداعيات في تعطيل حركة التجارة البحرية، أو التهديدات التي تطال البنية التحتية للطاقة، أو زيادة الحشود العسكرية، أو مخاطر امتداد رقعة الصراع الإقليمي، وذلك لأن أمن الخليج لا يزال يتأثر بأزمات لا تملك دول المجلس سوى نفوذٍ محدود للسيطرة عليها. ولم يعد هذا الخلل في معادلة الأمن الإقليمي أمرًا قابلًا للاستمرار، فبدلاً من الارتداد إلى الوضع الذي كان سائدًا قبل النزاع، ينبغي أن تُشكل مرحلة ما بعد الصراع قوة دفع لإعادة النظر في الركائز الأساسية للمنظومة الأمنية الخليجية.

> **رسخ هذا الصراع حقيقة لا يمكن تجاهلها، مفادها أنه رغم تبني دول مجلس التعاون الخليجي سياسات خارجية أكثر فاعلية واستباقية، إلا أنها تظل مكشوفة استراتيجيًا أمام تداعيات قرارات القوى الدولية المؤثرة**

كشف الصراع عن أول خلل رئيسي في معادلة الأمن، ويتمثل في استمرار اعتماد منظومة الأمن الخليجي على الضمانات الأمنية من قوى خارجية؛ إذ لا تزال الولايات المتحدة تمثل الفاعل الأمني الأبرز في المنطقة، ويظل دورها في مجالات الردع، والاستخبارات، والدفاع الجوي، وأمن الملاحة البحرية، عنصرًا لا غنى عنه بالنسبة لدول

الخليج. بيد أن هذا الصراع أظهر في الوقت ذاته مخاطر الاعتماد المفرط على بنية أمنية ترتكز على قوى خارجية قد تتغير أولوياتها تبعًا لاعتبارات السياسة الداخلية، أو التنافس الاستراتيجي العالمي، أو حساباتها الثنائية مع إيران وإسرائيل. ورغم أن منطقة الخليج ستظل محورًا مهمًا في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، فإنها ليست دائمًا العامل الحاسم في عملية صنع القرار الأمريكي، وهو ما يخلق فجوة واضحة بين الاحتياجات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي والحسابات الاستراتيجية لشركائها الدوليين.

ويتعلق الخلل الثاني بالفجوة بين مدى تأثر الخليج بتبعات الصراع وحجم تأثيرها في مخرجاته. فدول مجلس التعاون تُعد من بين أكثر الأطراف تأثرًا بأي تصعيد بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة، لكنها غالبًا ليست من الأطراف الرئيسية التي تحدد مخرجات تلك الصراعات. وتجسد مذكرة تفاهم إسلام آباد هذه الأزمة بوضوح؛ فعلى الرغم من الدور الجوهري للاتفاق في خفض التصعيد والذي يصب في مصلحة دول الخليج، فإن المذكرة صُممت في الأساس لإدارة التوترات بين واشنطن وطهران، ولم تنبثق عن عملية أمنية إقليمية أوسع، ولا يبدو أنها تتضمن آليات ملزمة تعالج بشكل مباشر نقاط الضعف والهواجس الأمنية لدول الخليج. وبالنسبة لمجلس التعاون، فإن هذا الواقع يرسخ الحاجة الملحة لضمان عدم التفاوض على الترتيبات الإقليمية المستقبلية بمعزل عن دول الخليج، بل بمشاركتها المباشرة.

ويتمثل الخلل الثالث في غياب التوازن بين سياسة الردع والمسار الدبلوماسي. فخلال السنوات الماضية، سلكت دول مجلس التعاون الخليجي طريق الحوار مع إيران، بالتوازي مع الإبقاء على شراكات دفاعية متينة مع الولايات المتحدة والأطراف الدولية الأخرى. ورغم أن هذا النهج المزدوج لا يزال يمثل ضرورة ملحة، إلا أن الصراع الأخير قد برهن على أن الدبلوماسية المفتقرة إلى قوة ردع موثوقة تظل هشّة، في حين أن الردع المعزول عن القنوات السياسية الفعالة قد يفضي إلى تصعيد مستمر يتعذر احتواؤه. ومن هذا المنطلق، تبرز حاجة دول المجلس إلى استراتيجية أكثر تكاملاً تُوازن بين هذين المسارين؛ بحيث يتواصل الحوار مع إيران، لا سيما في ملفات أمن الملاحة البحرية، ومنع التصعيد، وآليات الاتصال وإدارة الأزمات، بالتزامن مع تعزيز منظومة الدفاع الجماعي، وتوجيه رسالة حازمة بأن أي اعتداء يطال منشآت الطاقة، أو الممرات البحرية، أو المجال الجوي، أو الأصول الاقتصادية الحيوية، ستكون له عواقبه الوخيمة.

أما الخلل الرابع، فيكمن داخل منظومة مجلس التعاون الخليجي نفسها. فعلى الرغم من التقدم المُحرز في مسار التنسيق الإقليمي، إلا أن هذا الصراع أظهر حاجة ماسة لآليات أمنية جماعية أكثر تأثيرًا. فقد استثمرت دول الخليج بقوة في قدراتها الدفاعية الوطنية، لكن المنطقة لا تزال تفتقر إلى التكامل الكافي في مجالات مثل الإنذار المبكر، والدفاع الجوي والصاروخي، والمراقبة البحرية، والأمن السيبراني، والاستجابة للأزمات. ولم تعد المقاربات الوطنية المنفردة قادرة على مواكبة طبيعة التهديدات الحديثة، في ظل بيئة يمكن فيها للصواريخ، والطائرات المسيرة، والهجمات السيبرانية، أن تعبر الحدود بسرعة فائقة لتطال المنطقة بأسرها. ومن ثم، تتطلب معالجة هذا الخلل الانتقال من مرحلة "التنسيق المبدئي" إلى "التكامل العملياتي" على أرض الواقع.

Photo Source: PBS News (2026)

وتحمل التأثيرات السياسية لهذا الصراع أبعادًا بالغة الأهمية، فقد عززت السعي نحو تبني موقف خليجي أكثر تكاملاً، لا يقتصر على التعامل مع الأزمات الطارئة، وإنما يمتد إلى صياغة النظام الإقليمي على المدى الطويل. كما أعادت التأكيد على أهمية تعزيز الاستقلالية الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي. ولا يعني ذلك التخلي عن الشراكات القائمة مع الولايات المتحدة أو أوروبا أو غيرها من القوى الدولية، وإنما ضمان أن تنسجم هذه الشراكات مع استراتيجية خليجية مستقلة تحددها أولويات دول المجلس ومصالحها. وفي هذا السياق، ينبغي أن يواصل مجلس التعاون تعاونه الوثيق مع واشنطن، بالتوازي مع توسيع آفاق التعاون مع أوروبا، والقوى الآسيوية، والمؤسسات متعددة الأطراف، بما يعزز قدرة دول الخليج على الصمود دون إنشاء تبعيات جديدة لقوى أخرى.

ولتصحيح أوجه الخلل التي كشفتها الحرب، أولاً يتعين على مجلس التعاون الخليجي إنشاء آلية تنسيق أمني أكثر استدامة، تركز بشكل خاص على منع الأزمات، والإنذار المبكر، والاستجابة المشتركة. وينبغي لهذه الآلية أن تعمل على المستويين السياسي والتقني، لتجمع تحت مظلتها وزارات الخارجية، والمؤسسات الدفاعية، والأجهزة الاستخباراتية، وهيئات الطاقة، ووكالات الأمن السيبراني. ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الآلية في ضمان قدرة مجلس التعاون على تقييم التهديدات بشكل جماعي، والاستجابة لها بسرعة وكفاءة خلال فترات التصعيد.

ثانياً، يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي تسريع الجهود الرامية إلى بناء منظومة متكاملة للدفاع الجوي والصاروخي؛ فقد أكد هذا الصراع الأهمية الكبرى للصواريخ والطائرات المسيرة في بيئة التهديدات الإقليمية. ولا يمكن لأي دولة خليجية بمفردها مواجهة هذه التحديات. ومن هنا، فإن إيجاد نظام إنذار مبكر مشترك، وتطوير قدرات العمل البيني، وإجراء التدريبات العسكرية المشتركة، وتنسيق المشتريات الدفاعية، من شأنه أن يعزز قدرة المجلس على ردع أي هجمات مستقبلية والرد عليها. وينبغي أن يتكامل هذا المسار مع تعزيز حماية منشآت الطاقة، والموانئ، ومحطات تحلية المياه، والمطارات، والكابلات البحرية، والبنية التحتية الرقمية، التي تُعد جميعها من الركائز الرئيسية التي لا غنى عنها لاستمرار تشغيل عجلة الاقتصاد الخليجي.

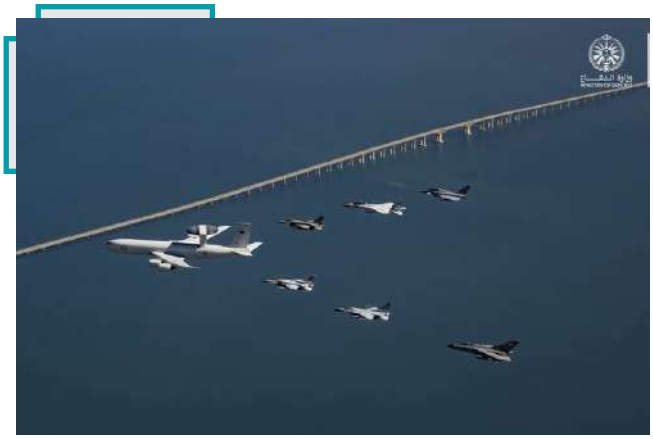

Photo Source: Arab News (2026)

ثالثاً، يجب أن يصبح أمن الملاحة البحرية ركيزة أساسية في أي استراتيجية خليجية لمرحلة ما بعد الصراع؛ إذ إن أمن مضيق هرمز، وبحر عمان، والبحر الأحمر لا يشكل شأنًا إقليمياً فحسب، بل يمثل مصلحة عالمية مشتركة. ولذلك، يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي قيادة الجهود الرامية إلى تعزيز الوعي بالمجال البحري، والارتقاء بمستوى التنسيق بين القوات البحرية، وإرساء آليات أكثر وضوحاً لمنع الحوادث في عرض البحر. ويجب أن يشمل ذلك التعاون مع الشركاء الدوليين، شريطة أن تُصاغ هذه الأجندة وفقاً للأولويات الخليجية، وليس استناداً إلى مقاربات القوى الخارجية لإدارة الأزمات فحسب.

رابعاً، يتوجب على مجلس التعاون الخليجي دعم إطلاق حوار إقليمي أوسع يشمل إيران، ولكن دون التخلي عن ركيزة الردع. ولا ينبغي لهذا الحوار أن يستند إلى دعوات غامضة ومبهمة للسلام، بل يجب أن يرتكز على قضايا محددة وعملية؛ مثل: عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وأمن الملاحة البحرية، وحماية البنية التحتية للطاقة، ومخاطر الصواريخ والطائرات المسيرة، وقنوات التواصل أثناء الأزمات. ولا ينبغي أن يكون الهدف من ذلك حل جميع الخلافات الإقليمية دفعة واحدة، بل بناء آليات تحدّ من احتمالات سوء التقدير والوقوع في خطر التصعيد.

وختاماً، يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي الإصرار على أن تراعي أي ترتيبات مستقبلية بين واشنطن وطهران، أو أي اتفاقيات دولية أشمل، الهواجس الأمنية الخليجية؛ إذ ينبغي التعامل مع مذكرة تفاهم إسلام آباد بوصفها نقطة انطلاق لا محطة وصول. فإذا لم يثمر عن المذكرة سوى تهدئة مؤقتة بين الولايات المتحدة وإيران، مع استمرار ارتهان دول الخليج لذات الاختلالات الهيكلية، فإن المنطقة ستبقى حبيسة دوامات متعاقبة من الأزمات والتهدئة المؤقتة. ومن هذا المنطلق، يجب على مجلس التعاون الدفع نحو إطلاق مسار تكميلي يضع أمن الخليج، وحماية البنية التحتية الحيوية، وخفض التصعيد الإقليمي على رأس أولوياته.

ولا يقتصر الدرس الأبرز المستفاد من الصراع الأمريكي-الإسرائيلي-الإيراني على أهمية خفض التصعيد العسكري، لأن خفض التصعيد -ما لم يقترن بإصلاحات هيكلية- يظل غير كاف لضمان استقرار دائم. فلم يعد بوسع منطقة الخليج أن تبقى ساحةً مفتوحة لتنافس القوى الخارجية، كما لم يعد من الممكن الاعتماد إلى أجل غير مسمى على ترتيبات أمنية تترك نقاط ضعفها الجوهرية دون معالجة. ولذلك يتعين استثمار مرحلة

ما بعد الصراع في إعادة صياغة توازنات منظومة الأمن الإقليمي، بما يمنح دول مجلس التعاون الخليجي فاعلية أكبر، ومرونة أعمق، وثقلًا استراتيجيًا أكثر تأثيرًا.

وقد فتحت مذكرة تفاهم إسلام آباد نافذة مهمة للعمل الدبلوماسي، إلا أن مسؤولية رسم ملامح المرحلة المقبلة تقع الآن على عاتق دول الخليج. فمن خلال تعزيز منظومة الردع الجماعي، وتعميق التنسيق الإقليمي، والانخراط في حوار مع إيران من موقع القوة والثقة، وضمان توافق الشراكات الأجنبية مع الأولويات والمصالح الخليجية، يستطيع مجلس التعاون الخليجي الانتقال من نهج الإدارة الانفعالية للأزمات إلى الحوكمة الاستباقية للأمن الإقليمي. ومن خلال هذا النهج، يمكن للمنطقة أن تحوّل اللحظة الراهنة من مجرد هدنة مؤقتة أو توقف عابر للتصعيد، إلى نقطة انطلاق لبناء منظومة أمنية خليجية أكثر توازنًا واستدامة.

> **من خلال هذا النهج، يمكن للمنطقة أن تحوّل اللحظة الراهنة من مجرد هدنة مؤقتة أو توقف عابر للتصعيد، إلى نقطة انطلاق لبناء منظومة أمنية خليجية أكثر توازنًا واستدامة**

Photo Source: Arab News (2026)

الفصل الثاني

الفصل الثاني: تبعات الحرب الثلاثية الأمريكية – الإسرائيلية – الإيرانية

تبعات الحرب الثلاثية الأمريكية – الإسرائيلية – الإيرانية

د.مصطفى العاني، مدير برنامج أبحاث الأمن والدفاع

القرار الأمريكي – الإسرائيلي بمهاجمة إيران وبداية حرب ٢٨ فبراير ٢٠٢٦ كان قرارًا اتخذ بأسلوب بديهي، لكون حرب عام ٢٠٢٦ كانت مكملة لعمليات حرب سبقتها بستة أشهر وهي حرب ال ١٢ يومًا الإسرائيلية – الأمريكية ضد إيران التي انطلقت في ١٣ يونيو ٢٠٢٥ وتوقفت يوم ٢٤ يونيو. الانطباع الأول هو أن حرب فبراير ٢٠٢٦ الأطول زمنًا والأكثر تدميرًا، لم يكن لها ضرورة أو مبرر لو أنه تم حسم أمر إخضاع إيران للمطالب الإسرائيلية – الأمريكية في الجولة الأولى في يونيو ٢٠٢٥، لذا من وجهة النظر الخليجية يمكن القول إن الحروب الأمريكية – الإسرائيلية ضد إيران انتهت جميعها بعدم تحقيق أهدافها المعلنة، ومن زوايا معينة يمكن الجزم بأنها أدت إلى تعزيز الدور الإيراني الإقليمي، وتعزيز نزعة الهيمنة الإقليمية الإيرانية.

منذ البداية كان هناك موقف خليجي متشكك بقدرات الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها المعلنة ومطالبها المتعددة من النظام الإيراني، خاصةً المطالب ذات الطبيعة الاستراتيجية. فالقيادات الخليجية استدعت ذكريات تجارب التدخل العسكري الأمريكي الواسع في أفغانستان منذ عام ٢٠٠١، وفي العراق منذ عام ٢٠٠٣، وهما دولتان تقعان ضمن المحيط الاستراتيجي لمنطقة الخليج العربي، ولهما تأثير مباشر على الأمن والاستقرار الإقليمي. واستنتجت –بناءً على التجارب السابقة إمكانية فشل الولايات المتحدة في تحقيق أهداف العملية العسكرية المعلنة ضد إيران. وبغض النظر عن الحجم الهائل للقدرات العسكرية والاستخباراتية الأمريكية والإسرائيلية فإن ما يدوم ويبرز من مفهوم النصر في أي مواجهة هو الانتصار السياسي الذي قد ينتجه الانتصار العسكري، وقد لا ينتجه؟ وعمومًا، وضمن عملية مقارنة القدرات العسكرية والاستخباراتية والتكنولوجية، كان هناك قليل من الشك في قدرة التحالف الثنائي الأمريكي – الإسرائيلي من تحقيق نصر عسكري على إيران، ولكن نقطة الشك الأساسي كانت تكمن في قدرة التحالف الثنائي في تحقيق نصر عسكري حاسم في حربه ضد النظام الإيراني. ومن هنا كانت أسس الموقف الخليجي المتشكك بالنتيجة النهائية للعمل العسكري الأمريكي المباشر ضد إيران.

Photo Source: Arab Center Washington DC (2026)

كإجراء استباقي تبلور قبل أيام عديدة من بداية الحرب، استنتجت قيادات دول الخليج العربية عدم وجود مصلحة وطنية لها في التورط بالمغامرة الأمريكية – الإسرائيلية، هذا الاستنتاج كان قائمًا على تقييمات راسخة بخصوص الطبيعة المتذبذبة للسياسة الأمريكية ومدى تأثيرات عوامل الضغوط الداخلية والخارجية على القرار الأمريكي، وعلى عدم معرفة النوايا الحقيقة والنهائية للعمل العسكري الأمريكي – الإسرائيلي. ورغم أن قرار تبني موقف عدم التورط والالتزام بالحياد في هذا الصراع، الذي انعكس بصدور الإعلان المسبق رسميًا عن عدم السماح باستخدام أراضي دول الخليج أو أجوائها أو مياهها لدعم العمل العسكري ضد إيران، جاء عبر سلسلة من القرارات المنفردة صدرت عن جميع دول مجلس التعاون بشكل متتالٍ، فإن الحصيلة النهائية كانت تمثل موقف خليجي

موحد في التزام الحياد وعدم التورط في المشاركة أو في دعم العملية العسكرية الأمريكية – الإسرائيلية.

Photo Source: Arab Gulf States Institute (2026)

وبناءً على هذا القرار قامت القيادات الخليجية بإبلاغ القيادة الأمريكية بقرار عدم التورط، وقرار تجميد جميع النشاطات الحربية في جميع القواعد ومراكز التسهيلات العسكرية التابعة للولايات المتحدة ضمن أراضي دول مجلس التعاون الخليجي، وقامت بإعلام القيادة الإيرانية بنفس القرار، واتخذت خطوة علنية بإعلان الموقف الحيادي في الصراع بصورة رسمية، حيث أكدت جميع دول مجلس التعاون بأنها لن تسمح باستخدام أراضيها أو مجالها الجوي أو مجالها البحري في أي عملية عسكرية، ومن قبل أي طرف من الأطراف.

العدوان الإيراني على دول مجلس التعاون

بعد فترة قصيرة من بداية الهجمة الأمريكية – الإسرائيلية على إيران في ٢٨ فبراير، تمكنت القيادة الإيرانية من تطوير وتفعيل استراتيجية الانتقام التي وعدت بها ولو بشكل محدود، هذا رغم ضراوة وكثافة الهجمات الجوية الأمريكية – الإسرائيلية التي شملت معظم أرجاء الأراضي الإيرانية، وتضمنت الهجمات قائمة أهداف شاملة على أهداف متنوعة، من ضمنها استهداف القيادات العليا للنظام، بجانب المواقع النووية ومراكز القيادة والسيطرة، وقدرات للدفاع الجوي، والقدرات الهجومية .... عمومًا كانت أهداف العملية الأمريكية – الإسرائيلية شاملة بشكل استثنائي، وصممت لإحداث شلل وتدمير واسع في البنية التحتية القيادية والعسكرية والأمنية.

قيادات دول مجلس التعاون أدركت مدى شمولية وضراوة الهجمة الأمريكية – الإسرائيلية على إيران منذ اليوم الأول، ولكنها كانت تجهل تمامًا الأهداف التي يسعى التحالف الأمريكي – الإسرائيلي لتحقيقها من خلال هذا النوع من الهجمات الشمولية المكثفة. فالتصريحات العلنية لقيادات التحالف الأمريكي – الإسرائيلي، ومن ضمنها تصريحات الرئيس الأمريكي ترامب وتصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، كانت متضاربة في معظم الأحيان، وغير ثابتة على تحديد أهداف العملية، ولوحظ أن هناك تطرف واندفاع إسرائيلي في رفع سقف الأهداف. ورغم هذه التطورات الجذرية والمتسارعة، لم تغير القيادات الخليجية موقفها المبدئي المعلن، وهو التزام الحياد وعدم التورط في هذا الصراع، والرغبة الحقيقية في عدم توسيع الصراع.

الحسابات الاستراتيجية الإيرانية في إدارة الصراع، التي يبدو أنها أقرت قبل فترة طويلة من بداية هذه الجولة الأخيرة من الصراع، لم تتأثر بالموقف الخليجي المعلن مسبقًا بالتزام الحياد، كانت هذه الحسابات تسير باتجاه معاكس لرغبات ومواقف القيادات الخليجية العربية. القيادة الإيرانية تبنت مبدأ توسيع الصراع، وتحويله إلى صراع إقليمي واسع بدلًا من صراع ثلاثي محدود الأطراف تقف إيران فيه وحيدة أمام القدرات الأمريكية – الإسرائيلية. واستراتيجية توسيع الصراع الإيرانية تقوم على أساس توسيع دائرة الضرر، وتشتيت قدرات العدو الدفاعية والهجومية من خلال فتح جبهات متعددة في رقعة جغرافية واسعة، مما يضمن تخفيف ضغوط الهجمات على إيران، ويعزز الموقف التفاوضي لطهران لكونها تمتلك قدرات ضغط معاكس.

من هنا، ومن خلال استراتيجية توسيع دائرة الصراع، تمكنت القيادة الإيرانية من استحداث قضيتين جديدتين تقعان ضمن إطار هذه الاستراتيجية، وأصبحت بشكل فوري من ضمن المحاور الأساسية في الصراع. وهما أولًا قضية إيقاف العدوان الإيراني المباشر (وغير المباشر) على دول الخليج العربية، والثاني قضية إغلاق إيران لمضيق هرمز وتهديد حرية وأمن الملاحة الدولية. وهذه الملفات لم تكن ضمن المطالب الأساسية التي قامت الحرب على أساسها ومبرراتها، مثل الملف النووي، وملف الصواريخ البالستية، وملف المليشيات الإقليمية، وملف التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وملف موقف العداء الإيراني للولايات المتحدة وإسرائيل، ....

تمكنت الاستراتيجية الإيرانية من فرض هذين الملفين، وجعلهما ضمن أولويات أي عملية تفاوضية، رغم أن

الجانب الأمريكي كان قد منح تعهدات سرية وعلنية بالتزام الولايات المتحدة بمنع إيران من الاعتداء على دول الخليج العربية، ومنع إيران من إغلاق مضيق هرمز، وضمان أمريكي لاستمرار حرية الملاحة عبر المضيق الدولي. ما اكتشفته القيادات الخليجية أن الولايات المتحدة، ورغم امتلاكها للقدرات العسكرية الهائلة، فإنها لا تمتلك القدرة على منع إيران من ارتكاب العدوان الغاشم وغير المبرر على دول مجلس التعاون الخليجي، ولا تمتلك القدرات الميدانية لمنع إيران من إغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية.

Photo Source: Atlantic Council (2026)

ويبدو أن الأمر لم يكن مقتصرًا على عدم امتلاك الولايات المتحدة للقدرات الميدانية الفعالة، ولم يكن مقتصرًا على حقيقة أن حماية ومهمة الدفاع عن إسرائيل استهلكت الجزء الكبير من القدرات الأمريكية، وحماية دول الخليج العربية لم تكن أولوية في السياسية الأمريكية. بل كان هناك قصور أمريكي كبير في تقدير القدرات الميدانية الإيرانية، وقصور كبير في تقدير النوايا الإيرانية، وانعدام أي تقييم دقيق لآلية صناعة القرار الاستراتيجي في طهران، أو أي تقييم دقيق للوضع الداخلي في إيران.

القصور والارتباك الأمريكي في إدارة الصراع استمر في مسيرة سلبية بعد الاتفاق على وقف إطلاق النار، وبداية العملية التفاوضية. فالقيادة الإيرانية تحاول الحصول على مكاسب لم تكن تمتلكها قبل بداية الصراع. وأخطر هذه المكاسب، وأكثرها تأثيرًا وضررًا استراتيجيًا على دول الخليج العربية هو محاولة إيران استغلال الأزمة، واستغلال عملية التفاوض مع الإدارة الأمريكية للحصول على مكسب استراتيجي، وهو فرض السيطرة الإيرانية على مضيق هرمز، وهو وضع لم يكن قائمًا قبل الأزمة. حتى نهاية شهر يونيو ٢٠٢٦ صدرت تأكيدات متتالية من جميع مستويات القيادة الإيرانية العليا تؤكد إصرار إيران على فرض واقع قانوني جديد لما بعد الأزمة يتضمن فرض السيطرة الإيرانية الدائمة على حركة الملاحة في مضيق هرمز، ورفض مسارات الشحن المعترف بها دولياً التي أقرت عام ١٩٦٨.

افتراضًا، نجاح إيران في تغيير الوضع القانوني القائم في مضيق هرمز، ومحاولة إنكار الصفة القانونية للمضيق بكونه "مضيق دولي" يتمتع بضمانات دولية تضمن حرية وأمن الملاحة عبره، ولا تمتلك أي دولة حقوق السيادة أو السيطرة عليه، يعد نكسة استراتيجية ذات آثار بعيدة المدى على جميع الأطراف المستخدمة والمستفيدة من ضمانات حرية الملاحة في مضيق هرمز، وبشكل مباشر الدول التي تقع داخل منطقة الخليج العربي وتعتمد على مضيق هرمز كمخرجها البحري الوحيد لأعالي البحار، ومن ضمنها أغلب دول الخليج العربي والعراق.

خلاصةً، القيادة الإيرانية تحاول تحويل الهزيمة العسكرية إلى انتصار سياسي وسلسلة من المكاسب الاستراتيجية، ومن ضمنها فرض السيطرة المباشرة على مضيق هرمز، وضمان الاعتراف الدولي بحقها في الاحتفاظ ببرنامج نووي وطني، بجانب حقها في الاستمرار بتطوير القدرات الصاروخية البالستية، وضمانات دولية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية ومن ضمنها عدم السعي لإسقاط النظام الإيراني القائم، وكذلك استمرار وحماية أذرعها الاستراتيجية من المليشيات الإقليمية المسلحة، وضمان رفع جميع العقوبات الاقتصادية والمالية والدبلوماسية المفروضة على إيران منذ عام ١٩٧٩.

> **"لم يكن الأمر مقتصرًا على عدم امتلاك الولايات المتحدة للقدرات الميدانية الفعالة ولم يكن مقتصرًا على حقيقة أن حماية ومهمة الدفاع عن إسرائيل استهلكت الجزء الكبير من القدرات الأمريكية وحماية دول الخليج العربية لم تكن أولوية في السياسية الأمريكية"**

الفصل الثالث

إعادة تشكيل ملامح المنظومة الأمنية الخليجية إثر حرب الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران في ٢٠٢٦: تداعيات الحرب على السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي والنظام الإقليمي

إعادة تشكيل ملامح المنظومة الأمنية الخليجية إثر حرب الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران في ٢٠٢٦: تداعيات الحرب على السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي والنظام الإقليمي

د.كريستيان كوخ، المدير التنفيذي لمركز الخليج للأبحاث في بروكسل ومدير الأبحاث بالمركز

شكّلت الحرب التي دارت رحاها في ٢٠٢٦ بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران منعطفًا حاسمًا في مسار التحولات الاستراتيجية التي تشهدها منطقة الخليج؛ فقد تجاوزت تداعياتها نطاق المواجهة العسكرية لتُحدث تحولًا عميقًا في تصورات دول مجلس التعاون الخليجي بشأن فعالية الردع، وموثوقية التحالفات، ومتطلبات الأمن الاقتصادي، ودور الدبلوماسية في إدارة التوازنات الإقليمية. في الوقت نفسه، كشفت الحرب عن تزايد هشاشة المنظومة الأمنية الخليجية أمام مخاطر التصعيد الإقليمي، وأكدت أن الأدوات العسكرية، مهما بلغت فعاليتها، تظل قاصرة عن معالجة التحديات الأمنية في المنطقة. ومن المرجح، في ضوء هذه التطورات، أن تتجه دول المجلس إلى انتهاج مسار مزدوج يقوم على تعزيز قدرات الدفاع والردع، بالتوازي مع تكثيف جهودها الدبلوماسية للحد من احتمالات اندلاع نزاعات جديدة واحتواء تداعياتها.

تأتي هذه الخطوة في ظل نظام دولي يشهد تحولات متسارعة تتجسد في احتدام التنافس بين القوى الكبرى وتبني الولايات المتحدة نهجًا أكثر انتقائية في التزاماتها الأمنية، وتزايد اهتمام أوروبا باستقرار الخليج، واتساع الحضور الاقتصادي والدبلوماسي للصين، فضلًا عن صعود قوى متوسطة أصبحت أكثر قدرة على التأثير في مسارات الإقليم وتوازناته. في هذا السياق، يُرجح أن تواصل دول مجلس التعاون الخليجي انتهاج سياسة تقوم على تنويع شراكاتها الخارجية، بدلًا من الارتهان لأي شريك دولي بعينه، بما يكفل لها هامشًا أوسع من الاستقلالية الاستراتيجية ويقلص اعتمادها على شريك أمني واحد.

بالتالي، لن تقتصر المنظومة الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب على تعزيز التحالفات التقليدية، بل ستدفع بوتيرة أسرع نحو سياسة خارجية خليجية أكثر مرونة وتنوعًا. في هذا السياق، ستزداد أهمية الترتيبات الأمنية الإقليمية، وتدابير بناء الثقة، والمشاركة الدبلوماسية بوصفها أدوات مكملة للردع العسكري التقليدي، مع سعي حكومات دول مجلس التعاون إلى تحقيق توازن بين الحفاظ على الجاهزية الدفاعية واحتواء التصعيد.

تحول المشهد الأمني في الخليج

تمثّل الأثر المباشر الأبرز للحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران في إعادة تشكيل تصورات التهديد في المنطقة. فقد أثبتت الحرب أن احتمال اندلاع مواجهة مباشرة بين الأطراف الثلاثة لم يعد مجرد افتراض نظري، بل أصبح احتمالًا واقعيًا قد يُحدث اضطرابات كبيرة تطال أسواق الطاقة العالمية، والتجارة البحرية، ومسارات الطيران، والبنية التحتية الحيوية في أنحاء الخليج كافة.

وعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي لم تشهد دمارًا واسعًا داخل أراضيها، فإن الحرب كشفت بوضوح أن أمنها يرتكز على ترابط وثيق يجعل أي تصعيد إقليمي ينعكس على المنطقة بأسرها. فقد برهنت الهجمات الصاروخية، والطائرات المسيّرة، والعمليات السيبرانية، وأعمال التخريب التي استهدفت البنية التحتية للطاقة، فضلًا عن اضطراب الملاحة في مضيق هرمز، على أن دول الخليج لا تستطيع أن تنأى بنفسها عن آثار الحروب الإقليمية. ومن ثم، يُرجح أن تُرسخ هذه التجربة جملة من الاستنتاجات الاستراتيجية التي ستشكل توجهات الأمن والسياسة الخارجية في المرحلة المقبلة.

أولًا، لم يعد الردع العسكري، بمفرده، كافيًا لضمان الأمن؛ فمهما بلغت فعالية القدرات العسكرية، فإنها لا تمنع مخاطر التصعيد الناجمة عن سوء التقدير أو الانزلاق إلى مواجهات غير مقصودة.

> **لا يتحقق الحفاظ على الاستقرار الإقليمي من خلال تعزيز الجاهزية العسكرية وحدها، وإنما يستلزم أيضًا تطوير آليات دبلوماسية أكثر فاعلية لإدارة الأزمات واحتوائها**

ثانيًا، أصبحت المرونة الاقتصادية ركيزة أساسية من ركائز الأمن الوطني؛ فقد كشفت الاضطرابات التي طالت التجارة، وتدفقات الاستثمار والسياحة والخدمات اللوجستية وصادرات الطاقة، عن مدى تعرض استراتيجيات التنويع الاقتصادي للمخاطر، رغم أنها تشكل الأساس الذي تقوم عليه برامج التنمية الوطنية، مثل رؤية السعودية ٢٠٣٠، وأجندات التحول الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، والاستراتيجية الاستثمارية طويلة الأمد لدولة قطر.

ثالثًا، يُتوقع أن يحتل الأمن السيبراني موقعًا محوريًا في سياسات الدفاع خلال المرحلة المقبلة. ومع تصدر منظومات الدفاع الصاروخي المتكاملة أولويات الإنفاق الدفاعي، ستتجه دول مجلس التعاون إلى توسيع استثماراتها بشكل ملحوظ في مجالات الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والأنظمة غير المأهولة، والقدرات الفضائية.

أخيرًا، باتت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي تدرك أن الحفاظ على الاستقرار الإقليمي لا يتحقق من خلال تعزيز الجاهزية العسكرية وحدها، وإنما يستلزم أيضًا تطوير آليات دبلوماسية أكثر فاعلية لإدارة الأزمات واحتوائها قبل أن تنزلق إلى مواجهات مسلحة.

العلاقات مع الولايات المتحدة: بين استمرارية الشراكة ومتطلبات التغيير

أكدت الحرب مجددًا المكانة المحورية للولايات المتحدة باعتبارها الشريك الأمني الأول لدول الخليج، لكنها في الوقت نفسه عمّقت تساؤلات دول مجلس التعاون بشأن مدى استمرارية الالتزامات الأمنية الأمريكية وإمكان التعويل عليها بالدرجة نفسها في المستقبل. فقد أظهر التدخل العسكري الأمريكي، بما في ذلك استمرار تقديم دعم كبير لإسرائيل، أن واشنطن لا تزال القوة الخارجية الوحيدة القادرة على حشد قوة عسكرية كاسحة ونشرها في المنطقة. ولا تزال الأصول البحرية الأمريكية، والقدرات الاستخباراتية، ومنظومات الدفاع الصاروخي، وشبكات الإسناد اللوجستي، وقواعدها العسكرية في المنطقة، تمثل منظومة قدرات لا تضاهيها أي قوة خارجية أخرى.

غير أن الدروس التي ستستخلصها دول مجلس التعاون الخليجي من هذه الحرب ستكون أكثر تعقيدًا؛ فمع تنامي القناعة بأن المصالح الخليجية لا تتصدر سلم الأولويات الاستراتيجية الأمريكية، ستتجه دول المجلس إلى تسريع جهودها التي تستهدف تنويع شراكاتها الأمنية. في هذا الإطار، تزداد أهمية ملفات التشاور، والأعباء الأمنية، وحماية البنية التحتية الحيوية في الخليج، باعتبارها محاور رئيسية في الحوارات الثنائية مع الدول الأوروبية على سبيل المثال. غير أن هذا التوجه لا يعكس رغبة في تقليص التعاون مع واشنطن، بل في إعادة صياغته على أسس أكثر ملاءمة للمتغيرات الراهنة؛ يشمل ذلك توسيع تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتعزيز التكامل في منظومات الدفاع الجوي والصاروخي، وتطوير التعاون في مجال الأمن السيبراني، وتكثيف التدريبات العسكرية المشتركة، وتعميق الشراكات في الصناعات الدفاعية. في الوقت نفسه، ستواصل دول الخليج المطالبة بإجراء مشاورات استراتيجية أوسع مع الولايات المتحدة قبل الإقدام على أي عمل عسكري كبير في المنطقة، وهو مطلب أصبح ثابتًا على جدول أعمال الاجتماعات الرسمية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي. في المحصلة، لن تقود هذه التحولات إلى فك الارتباط الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، وإنما إلى قيام شراكة أكثر واقعية، تقوم على المصالح المتبادلة، وتعكس في الوقت ذاته التحول الأوسع الذي تشهده تحالفات الولايات المتحدة حول العالم.

Photo Source: Al-Arabiya (2022)

تعاظم الأهمية الاستراتيجية لأوروبا

من المرجح أن تسهم مرحلة ما بعد الحرب في تعزيز مكانة أوروبا بوصفها شريكًا دبلوماسيًا واقتصاديًا وأمنيًا أكثر أهمية لدول مجلس التعاون الخليجي. فقد دأبت الدول الأوروبية على التأكيد على أهمية الأمن البحري، ومنع الانتشار، وحرية الملاحة، والوقاية من النزاعات، وهي أولويات باتت، في ظل حرب عام ٢٠٢٦، أكثر توافقًا مع المصالح الخليجية.

من جهة أخرى، يُمثل أمن الطاقة ركيزة جوهرية لهذا التقارب؛ إذ تدرج أوروبا استقرار التدفقات البترولية الخليجية في خانة المصالح الاستراتيجية العليا، وتحديداً شحنات الغاز الطبيعي المسال المتجهة من قطر، وإمدادات النفط القادمة من المملكة العربية السعودية، ودولتي الإمارات العربية المتحدة والكويت. وفي المقابل، تحافظ صناديق الثروة السيادية الخليجية على موقعها كأحد أهم الروافد الاستثمارية في القارة الأوروبية، من خلال ضخ رؤوس أموال ضخمة في شرايين البنية التحتية، والتقنيات الحديثة، والطاقة المتجددة، فضلاً عن القطاعات الصناعية المختلفة.

من المرجح أن يتطور التعاون الأمني بين الجانبين ليتجاوز الحوار الدفاعي التقليدي، ليشمل مجالات المراقبة البحرية، والأمن السيبراني، ومكافحة الإرهاب، وتنفيذ العقوبات، وحماية البنية التحتية الحيوية، وإدارة الأزمات. غير أن القيمة المضافة التي تقدمها أوروبا لا تستند إلى تفوقها العسكري، بقدر ما تنبع من ثقلها الدبلوماسي وخبرتها في بناء المؤسسات. لهذا، يُنتظر أن تضطلع الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي بدور فاعل في دعم تدابير بناء الثقة الإقليمية، وتيسير الحوار الفني بين الأطراف، والإسهام في مبادرات الوقاية من النزاعات، من دون الانخراط بوصفهما طرفًا عسكريًا رئيسيًا. من ثم، يتعزز موقع أوروبا بوصفها شريكًا مكمّلًا للولايات المتحدة، لا بديلًا عنها. وقد عبّرت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، كايا كالاس، عن هذا التوجه بوضوح خلال المنتدى الثالث رفيع المستوى بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، الذي عُقد في بروكسل في ١٣ يوليو ٢٠٢٦، بقولها: "يسعى الاتحاد الأوروبي إلى توثيق علاقاته مع دول الخليج." وشددت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على ضرورة استدامة قنوات التواصل الفاعل مع الشركاء الخليجيين وتوطيد أطر التنسيق الوثيق معهم، انطلاقًا من قناعتها بما يضطلع به الخليج من دور محوري في إرساء دعائم الاستقرار الإقليمي وتثبيت ركائزه.

Photo Source: SPA (2026)

آسيا: مركز الثقل في الاستراتيجية الاقتصادية الخليجية

تواصل آسيا ترسيخ مكانتها بوصفها الوجهة الرئيسية لصادرات الخليج من النفط والغاز، وفي الوقت نفسه ستغدو شريكًا أكثر أهمية في مجالات الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، والتصنيع، وتطوير البنية التحتية. وتستحوذ الصين، والهند، واليابان، وكوريا الجنوبية مجتمعة على نسبة كبيرة من صادرات الطاقة الخليجية، وهو ما يجعل استقرار منطقة الخليج مصلحة استراتيجية مشتركة لجميع الأطراف. ومن المتوقع أن تدفع تداعيات

حرب عام ٢٠٢٦ دول مجلس التعاون الخليجي إلى توسيع شراكاتها الاقتصادية مع الدول الآسيوية، مع الحرص على تجنب الانجرار إلى التنافسات الجيوسياسية بين القوى الكبرى.

> **من المتوقع أن تدفع تداعيات حرب عام ٢٠٢٦ دول مجلس التعاون الخليجي إلى توسيع شراكاتها الاقتصادية مع الدول الآسيوية، مع الحرص على تجنب الانجرار إلى التنافسات الجيوسياسية بين القوى الكبرى**

من جهة أخرى تزداد الأهمية الاستراتيجية للهند مع تنامي مكانتها الاقتصادية، وتوسع تعاونها الدفاعي مع دول الخليج، فضلًا عن وجود جالية هندية كبيرة في المنطقة. في الوقت نفسه، تظل اليابان وكوريا الجنوبية شريكين لا غنى عنهما في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، لا سيما قطاعات الطاقة النظيفة، والهيدروجين، والتصنيع المتقدم، والتعاون الصناعي. اتسع نطاق هذه العلاقات ليتجاوز قطاع الطاقة، ليشمل البنية التحتية الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والخدمات المالية، والأمن الغذائي، والرعاية الصحية، والتعليم.

أما الصين، فقد تفضي الحرب إلى تعزيز حضورها الدبلوماسي في المنطقة، رغم استمرار محدودية دورها بوصفها شريكًا للأمن الإقليمي. فالأولوية بالنسبة إلى بكين لا تزال تتمثل في صون الاستقرار الاقتصادي، وضمان استمرار تدفق إمدادات الطاقة، وتأمين طرق التجارة البحرية. لذلك، فإن التداعيات التي تخلفها أي حرب إقليمية واسعة ستدفعها، على الأرجح، إلى تكثيف جهودها الدبلوماسية، وتوجيه اهتمام أكبر نحو الوقاية من النزاعات.

فيما تمثل الصين، من منظور دول مجلس التعاون الخليجي، شريكًا يوفر مجموعة من المزايا الاستراتيجية. فهي، أولًا، أكبر شريك تجاري لدول المجلس، وإحدى أهم الوجهات لصادراتها من الطاقة. ثانيًا، تُسهم الاستثمارات الصينية في دعم التنويع الصناعي، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز مشروعات الطاقة المتجددة، وتحديث قطاع الخدمات اللوجستية. ثالثًا، تجنب بكين، في العادة، ربط التعاون الاقتصادي بشروط سياسية، الأمر الذي يجعلها شريكًا جاذبًا لدول الخليج الساعية إلى تعزيز استقلالية قرارها الاستراتيجي.

Photo Source: Saudi Gazette (2026)

مع ذلك، لا تزال الصين تواجه قيودًا تحد من قدرتها على الاضطلاع بدور أمني مماثل للدور الأمريكي. فهي لا تمتلك البنية العسكرية الإقليمية، ولا شبكات التحالف، ولا قدرات الانتشار العسكري البعيد التي تستند إليها الولايات المتحدة في ترسيخ حضورها الأمني في المنطقة. لذلك، ورغم اتساع النفوذ الدبلوماسي والاقتصادي لبكين، فإنها لن تحل محل واشنطن باعتبارها الضامن الرئيسي لأمن الخليج. في المقابل، يُرجح أن تواصل دول مجلس التعاون انتهاج سياسة تقوم على توظيف مزايا علاقتها بكلتا القوتين؛ فتعزز اندماجها الاقتصادي مع الصين، وتحافظ على شراكتها الدفاعية مع الولايات المتحدة. يجسد هذا النهج سياسة تقوم على تنويع الخيارات الاستراتيجية، لا على الانحياز إلى إحدى القوتين المتنافستين. إجمالًا، ستزداد أهمية آسيا في السياسة الخارجية الخليجية تدريجيًا، في ظل التحول الذي يشهده الاقتصاد العالمي.

تنامي أهمية القوى المتوسطة وتعزيز الدور الإقليمي

تكشف الحرب الراهنة عن تحول لافت في المشهد الدبلوماسي الخليجي، تجسد في تنامي أدوار القوى المتوسطة، وبخاصة في الارتقاء بقدرة دول المنطقة على صياغة مساراتها الإقليمية وتوجيهها. فقد غدت دول مثل الهند، وتركيا، والبرازيل، وسنغافورة، وإندونيسيا، وأستراليا، وجنوب أفريقيا، تحظى بمصداقية دبلوماسية متصاعدة، وثقل اقتصادي ملموس، وشبكة علاقات إقليمية متسعة، وهي مقومات تؤهلها للمساهمة بفاعلية في إدارة النزاعات، لكونها بمنأى عن الأعباء والالتزامات الجيوسياسية التي غالباً ما تكبّل القوى الكبرى وتحدّ من قدرتها على القيام بهذا الدور .

تُمثل تركيا نموذجاً جلياً لهذا المنحى، إذ رسخت مكانتها كشريك استراتيجي في حقول الأمن والدفاع عبر تعميق التعاون في الصناعات العسكرية، وتطوير تكنولوجيا الطائرات المسيّرة، فضلاً عن حضورها الوازن في مساعي الوساطة الإقليمية. وبالمثل، فإن المقاربة المتوازنة التي تنتهجها الهند في علاقاتها مع دول الخليج وإيران وإسرائيل والقوى الغربية، ترفد نيودلهي بهامش حركة أوسع للاضطلاع بأدوار دبلوماسية فاعلة إبان الأزمات. وفي سياق متصل، تضع سنغافورة بين يدي المنطقة خبرات نوعية في مجالات الحوكمة البحرية، والتنظيم المالي، والأمن السيبراني، بينما تُؤهل المكانة الرمزية لإندونيسيا ـ باعتبارها الحاضنة الكبرى للمسلمين ديموغرافياً في العالم ـ للمساهمة في مد جسور الحوار وتوسيع آفاقه داخل الفضاء الإسلامي.

Photo Source: Amiri Diwan (2026)

وعلى هذا النحو، يتجاوز إسهام القوى المتوسطة حدود الأدوات العسكرية التقليدية، ليمتد إلى تفعيل الدبلوماسية متعددة الأطراف، والشراكات الإنمائية، والمعونات الإنسانية، ومشاريع بناء السلام، ناهيك عن تقديم الخبرات الفنية لدعم الاستقرار وإدارة الأزمات. ويُرسّخ تعاظم أدوار هذه القوى ملامح نظام إقليمي يتجه بتسارع نحو تعددية قطبية مرنة، لم يعد النفوذ فيها حكراً على دائرة ضيقة من القوى الكبرى، بل غدا أكثر توزّعاً وتعدداً مقارنة بما كان عليه في العقود السابقة.

الترتيبات الأمنية الإقليمية وتدابير بناء الثقة

أعادت الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران تسليط الضوء على الأهمية البالغة للترتيبات الأمنية الإقليمية كأداة حيوية لتطويق مخاطر التصعيد وضمان سيادة الدول. وفي هذا الصدد، يظل مجلس التعاون الخليجي المظلة المؤسسية الأبرز لتنسيق السياسات وتوحيد المواقف بين أعضائه؛ على الرغم من أنَّ التباينات السياسية الداخلية قد حدّت، في محطات سابقة، من بلوغ مستويات متقدمة من التكامل، فإن تداعيات الحرب تشير إلى تنامي التوافق بين دول المجلس في التعامل مع التحديات الأمنية المشتركة، الأمر الذي يجعل الرهان على اتساع رقعة الانقسام داخل المجلس أمرًا غير مرجح.

ومن المتوقع أن تتصدر عدد من الملفات أولويات العمل الخليجي المشترك، في مقدمتها استكمال تكامل منظومات الدفاع الجوي والصاروخي، وتعزيز التعاون في مجال الأمن البحري، وتطوير مبادرات مشتركة للأمن السيبراني بهدف رفع مستوى حماية الأنظمة المالية، والبنية التحتية للطاقة، وشبكات الاتصالات، والمنظومات الحكومية، فضلًا عن إنشاء آليات فعالة للاتصال وإدارة الأزمات، بما يسهم في الحد من مخاطر التصعيد غير المقصود خلال فترات التوتر.

إلى جانب الدور الذي يضطلع به مجلس التعاون الخليجي، يُمكن لأطر الحوار الإقليمي الأوسع، التي تضم إيران والعراق والأردن ومصر والأطراف الدولية المعنية، أن تُسهم تدريجيًا في تعزيز بناء الثقة. ويُعد مسار التعاون الذي تتبناه المملكة العربية السعودية، وتركيا، ومصر، وباكستان، مثالًا على المبادرات الإقليمية التي تستحق المتابعة لما قد تحمله من فرص لتعزيز التنسيق الإقليمي. مع ذلك، لا يزال من المستبعد أن تشهد المنطقة قيام منظومة أمن جماعي شاملة تماثل حلف شمال الأطلسي (الناتو). في المقابل، تبدو الآليات العملية ذات النطاق المحدود، التي تركز على تعزيز الشفافية، والوقاية من الحوادث، والتنسيق البحري، والتعاون البيئي، والاستجابة للكوارث، والتكامل

الاقتصادي، أكثر قابلية للتحقق، كما يُنتظر أن تسهم، بمرور الوقت، في تقليص مستويات انعدام الثقة بين دول المنطقة.

الموازنة بين الردع والدبلوماسية

لعل السمة الأبرز التي ستطبع السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في حقبة ما بعد الأزمة الراهنة، تتجلى في مسعاها الحثيث لتعزيز قدراتها على صعيد الردع، بالتوازي مع توسيع نطاق انخراطها ودبلوماسيتها ومشاركاتها الدولية. فمن المتوقع أن يتواصل تحديث القدرات العسكرية عبر الاستثمار في منظومات الدفاع الجوي المتقدمة، والأسلحة الدقيقة، والمنظومات غير المأهولة، والقدرات البحرية، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وتعزيز المرونة السيبرانية. في المقابل، يتزايد اقتناع قادة دول المجلس بأن الدبلوماسية ليست خيارًا مكملًا، بل ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار، وأن التفوق العسكري، مهما بلغت فاعليته، لا يكفي وحده لإرساء استقرار إقليمي طويل الأمد. وقد برهنت السنوات الأخيرة على قدرة دول مجلس التعاون على انتهاج سياسة خارجية منفتحة تتيح لها الحفاظ على علاقات متوازنة مع إيران، وإسرائيل، والولايات المتحدة، والصين، وروسيا، وأوروبا، والقوى الصاعدة في آن واحد. ويمنح هذا النهج الدبلوماسي المتوازن دول المجلس مرونة أكبر في الإبقاء على قنوات التواصل قائمة، حتى خلال فترات التوتر الإقليمي الحاد.

> **يعبر مفهوم الاستقلالية الاستراتيجية عن رغبة دول المجلس في الحفاظ على حرية اتخاذ قراراتها الاستراتيجية، مع الاستمرار في إقامة علاقات بناءة مع طيف واسع من الشركاء الدوليين**

ويشكل الاعتماد الاقتصادي المتبادل حافزًا إضافيًا يدفع نحو تبني سياسات أكثر ميلًا إلى خفض التصعيد. فنجاح برامج التنمية الوطنية الطموحة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتوافر بيئة استثمارية مستقرة، واستمرار تدفقات التجارة، وازدهار قطاع السياحة، وضمان استقرار صادرات الطاقة. لهذا، فإن أي صراع إقليمي طويل الأمد من شأنه أن يقوض هذه المرتكزات ويهدد تحقيق أهدافها. من ثم، يُتوقع أن تضاعف حكومات دول مجلس التعاون جهودها في مجال الوساطة، وأن تدعم مفاوضات وقف إطلاق النار متى تهيأت الظروف المناسبة، وأن تسهم في تيسير إيصال المساعدات الإنسانية، وتشجيع الحوار بين الأطراف الإقليمية المتنافسة. ولا يُفهم هذا التوجه على أنه بديل عن الردع، بل امتداد له واستكمال لأدواته؛ إذ إنَّ امتلاك قدرات دفاعية موثوقة يعزز فاعلية التحرك الدبلوماسي ويكسبه قدرًا أكبر من المصداقية، بينما تؤدي الدبلوماسية الناجحة إلى تقليص احتمالات الاضطرار إلى توظيف تلك القدرات.

أفضت مجمل هذه التطورات إلى تسريع وتيرة سعي دول مجلس التعاون نحو تعزيز استقلاليتها الاستراتيجية. غير أن مفهوم الاستقلالية الاستراتيجية لا يعني انتهاج سياسة الحياد أو المساواة في المسافة بين القوى المتنافسة، بل يعبر عن رغبة دول المجلس في الحفاظ على حرية اتخاذ قراراتها الاستراتيجية، مع الاستمرار في إقامة علاقات بناءة مع طيف واسع من الشركاء الدوليين.

يُفسّر هذا التوجه تنامي التنوع في السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي؛ فالولايات المتحدة لا تزال توفر الضمانات الأمنية التي يصعب الاستغناء عنها، في حين تمثل أوروبا شريكًا مهمًا في مجالات الدبلوماسية والاستثمار والتعاون التكنولوجي. أما آسيا، فقد أصبحت المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي العالمي والطلب على الطاقة، فيما تؤدي الصين دورًا محوريًا بوصفها شريكًا اقتصاديًا رئيسيًا ومساهمًا أساسيًا في تطوير البنية التحتية. أما القوى المتوسطة، فتمنح دول المجلس قدرًا أكبر من المرونة الدبلوماسية، إلى جانب مجالات تعاون نوعية تلبي احتياجات محددة.

لهذا، لم تعد دول مجلس التعاون تنظر إلى هذه العلاقات باعتبارها خيارات متنافسة يتعين المفاضلة بينها، بل بوصفها عناصر متكاملة ضمن سياسة خارجية شاملة، تستهدف تعزيز قدرتها على الصمود والتكيف في بيئة دولية تكتنفها حالة متنامية من عدم اليقين.

الفصل الرابع

أمن دول مجلس التعاون بعد الحرب: نحو حد أدنى من التوافق

أمن دول مجلس التعاون بعد الحرب: نحو حد أدنى من التوافق

أ.د. صالح الخثلان، مستشار أول

مثّلت الحرب الأمريكية–الإسرائيلية–الإيرانية تحولاً مهماً في البيئة الأمنية الخليجية. فلأول مرة، تتعرض جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بدرجات متفاوتة، لاعتداءات إيرانية مباشرة استهدفت أراضيها، وألحقت أضراراً بالغة ببعض منشآتها وبصورتها كمنطقة مستقرة في محيط إقليمي مضطرب. وقد حدث ذلك رغم أن دول المجلس لم تكن طرفاً في الحرب، وسعت إلى منع التصعيد وإنهاء الحرب.

ولم يقتصر أثر الحرب على هذه الاعتداءات، بل امتد إلى إعادة تعريف موقع إيران في معادلة الأمن الخليجي. فقد أظهرت الحرب أن إيران أصبحت الطرف الأكثر تأثيراً في أي ترتيبات أمنية مستقبلية في الخليج العربي، وأن قدرة دول المجلس على ردعها بصورة جماعية أصبحت شبه معدومة. وفي ظل هذا الواقع، يظل حدوث تغير جوهري في بنية النظام الحاكم في طهران العامل الوحيد القادر على تعديل هذه المعادلة.

وكان من المتوقع أن تدفع هذه الاعتداءات دول مجلس التعاون إلى تبني موقفٍ جماعي أكثر حزماً تجاه إيران، باعتبار أن مصدر التهديد أصبحَ مشتركًا. إلا أن ذلك لم يحدث. فرغم صدور بيانات جماعية، فإن التحركات الدبلوماسية للدول الأعضاء تكشف عن تباينات واضحة في كيفية التعاطي مع إيران بعد الحرب.

Photo Source: Madyhamam (2026)

وتنطلق هذه الورقة من فرضية أن هذه المواقف المتباينة تشير إلى تحول أعمق في طبيعة العمل الخليجي المشترك فيما يتعلق بالتعاطي مع التهديدات. ولذلك، فإن افتراض إمكان بلورة موقف خليجي موحد تجاه إيران أصبح أقل واقعية مما كان عليه في مراحل سابقة. وبناءً على ذلك، لا تبحث الورقة في السياسة الخليجية المثلى تجاه إيران، وإنما في الحد الأدنى من التوافق الذي يمكن أن تحققه دول مجلس التعاون في ظل التباينات القائمة، بما يحول دون أن تؤدي سياسات بعض الدول إلى الإضرار بالمصالح الأمنية المشتركة.

لقد كشفت الحرب أن أمن دول مجلس التعاون لم يعد يتأثر بالنزاعات الإقليمية بصورة غير مباشرة، بل أصبح جزءاً من حسابات الردع والتصعيد بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل. وتمثل هذه السابقة تحولاً خطيراً في البيئة الأمنية الخليجية، حيث انتقل الخليج العربي من موقع المتأثر بالصراع إلى أن أصبح ضمن مسرحه الأوسع، وجعلت إيران أمن دول المجلس واستقرارها ورقة تفاوضية.

الاعتداءات الإيرانية التي طالت جميع دول المجلس أعادت طرح سؤال الأمن الجماعي الخليجي في ظل بيئة استراتيجية مختلفة عن تلك التي نشأ فيها مجلس التعاون. فمنذ تأسيس المجلس، قامت ترتيبات الأمن الجماعي على افتراض أن التهديدات المشتركة تستدعي استجابة جماعية، وهو ما أكدته اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة عام ٢٠٠٠، واستراتيجية الدفاع المشترك الموقعة عام ٢٠٠٩، اللتان تقومان على مبدأ الأمن الجماعي، وتعكسان تصوراً يقوم على رؤية مشتركة لمصادر التهديد ولمواجهتها. وقد تُرجم ذلك في حرب تحرير الكويت عام ١٩٩٠، وفي دعم البحرين ضد التدخلات الإيرانية عام ٢٠١١. ولذلك، كان من المنطقي

الافتراض أن يقود تعرض جميع دول المجلس لاعتداءات مباشرة إلى تعزيز التنسيق السياسي والدبلوماسي والأمني تجاه إيران.

غير أن متابعة التحركات الدبلوماسية منذ بدء الحرب وحتى ما بعد توقيع مذكرة التفاهم بين إيران والولايات المتحدة أظهرت أن هذا الافتراض لم يتحقق؛ إذ لم تُترجم الاعتداءات إلى موقف خليجي موحد، ما يشير إلى أن إدارة العلاقة مع إيران بعد الحرب ستُصاغ وفق اعتبارات وطنية صرفة تعكس اختلاف تقدير الدول الأعضاء لإيران وموقعها في رؤيتها الأمنية وفي أولوياتها وحساباتها الاستراتيجية. وبذلك، أصبح افتراض أن وحدة التهديد تقود تلقائيًا إلى وحدة الموقف بحاجة إلى مراجعة، ما يعني أن الافتراض الذي قامت عليه ترتيبات الأمن الجماعي الخليجية لم يعد يعكس واقع العلاقات الخليجية اليوم. لقد مثّلت الحرب والمواقف المتباينة تجاهها اختباراً عملياً لفاعلية منطق الأمن الجماعي الخليجي في ظل تعرض جميع الدول الأعضاء لمصدر تهديد واحد، وكشفت أن هذا المنطق لم يعد اليوم ينتج الاستجابة الجماعية التي كان يفترضها.

وتكشف متابعة المواقف الخليجية بعد الحرب عن ثلاثة أنماط رئيسة في الاستجابة، عكست اختلافاً في تقدير الموقف، وأولويات السياسة الخارجية، وكيفية إدارة العلاقة مع إيران:

Photo Source: GCC (2026)

> **تكشف متابعة المواقف الخليجية بعد الحرب عن ثلاثة أنماط رئيسة في الاستجابة، عكست اختلافاً في تقدير الموقف، وأولويات السياسة الخارجية، وكيفية إدارة العلاقة مع إيران**

النمط الأول: خفض التصعيد

ويمثل هذا الاتجاه الموقف الغالب بين دول المجلس، حيث ركزت جهودها على منع التصعيد، وحافظت على الموقف الدفاعي، ودعمت الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إنهاء الحرب. وانطلق هذا التوجه من أولوية حماية الاستقرار الإقليمي، وتجنب الانزلاق إلى مواجهة مباشرة مع إيران.

النمط الثاني: التشدد تجاه إيران

وتمثل في الدعوة إلى اتخاذ موقف أكثر تشدداً تجاه إيران، وتحميلها كلفة الاعتداءات التي استهدفت دول مجلس التعاون. إلا أن هذا التوجه ظل محدوداً، ولم يلبث أن تراجع مع اتضاح اتجاه غالبية الدول نحو خفض التصعيد، ثم اتجه لاحقاً إلى مقاربة أكثر انفتاحاً على إيران.

النمط الثالث: الحذر والترقب

واتسم هذا الاتجاه بتجنب الانخراط العلني في الجدل حول المواقف المناسبة، وتجنب التواصل مع إيران، مع الحرص على الاكتفاء بالبيانات الخليجية المشتركة، ربما لإبقاء خياراته مفتوحة في مرحلة تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين.

هذا التصنيف، بالطبع، لا يفترض جمود هذه المواقف، فقد تتغير تبعاً لتطورات الأزمة. لكنه يكشف أن الاستجابة لم تكن موحدة، ويمكن تفسير هذا التباين بعدة عوامل متداخلة. أولها اختلاف تقدير الدول الأعضاء لكلفة التصعيد مع إيران. وثانيها حدوث تغير في القيم

السياسية الحاكمة للعمل الخليجي المشترك؛ فالروح الجماعية التي كانت ركيزة للمجلس لأكثر من ثلاثة عقود، وارتبطت بتأسيس قوات درع الجزيرة واتفاقية الدفاع المشترك وآليات التنسيق العسكري، لم تعد حاضرة بالزخم نفسه. وأصبحت الاعتبارات الوطنية أكثر تأثيراً في تحديد استجابة كل دولة. أما العامل الثالث فيتعلق بموقع إيران بعد الحرب. فقد عززت الحرب إدراك دول المجلس أن إيران أصبحت طرفاً لا يمكن تجاوزه في أي ترتيبات أمنية مستقبلية في الخليج، وأن كلفة ردعها عالية جداً وربما مستحيلة، ما يعني استبعاد خيار المواجهة والاكتفاء بإدارة العلاقة معها. وهذا، بلا شك، يضعف دافعاً مهماً للمزيد من التنسيق العسكري.

وتكمن خطورة هذا التباين في تقديرات دول المجلس ورؤيتها لإيران في أنه يتيح لطهران استثماره لتعزيز موقعها في معادلة الأمن الخليجي، من خلال التعامل مع دول المجلس بصورة منفردة، ودفع بعضها نحو تفاهمات أو ترتيبات ثنائية تمنح إيران مزايا استراتيجية أو شرعية سياسية لا تقتصر آثارها على الدولة المعنية وحدها. وينطبق ذلك، على سبيل المثال، على أي ترتيبات ثنائية تتعلق بإدارة مضيق هرمز أو بأمن الخليج العربي، كما قد تشجع الاتفاقات الثنائية غير المنسقة طهران على تبني مواقف أكثر تشدداً تجاه بقية دول المجلس، مستفيدة من غياب قاعدة جماعية تضبط حدود الانفتاح عليها

إن ما يحدث اليوم في تعامل دول مجلس التعاون مع إيران يشبه إلى حدٍّ كبير ما يحدث في مجال اتفاقيات التجارة الحرة، حيث تبرم بعض الدول اتفاقيات منفردة، في الوقت الذي تجري فيه الأمانة العامة مفاوضات جماعية لإبرام اتفاقيات تجارة حرة باسم المجلس مع دول وتكتلات إقليمية أخرى. ولا شك أن مثل هذا النهج يتعارض مع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، إذ قد يترتب عليه منح تلك الدول مزايا تفضيلية تتجاوز ما تتمتع به بقية دول المجلس.

وفي هذا السياق، يبدو أن الانتقال من هدف بناء موقف خليجي موحد إلى هدف إدارة التباين من خلال حد أدنى من القواعد المنظمة للعلاقات بين الدول الأعضاء يمثل المقاربة الأكثر واقعية. فقد أظهرت الحرب أن دول المجلس لم تعد تمتلك الدرجة نفسها من التقارب في تقدير التهديدات أو في أولويات السياسة الخارجية بما يسمح بصياغة سياسة مشتركة تجاه إيران. ولذلك، فإن الحد الأدنى الواقعي من التوافق يتمثل في الاتفاق على قواعد مشتركة تنظم حدود هذا التباين، وتمنع أن يتحول إلى مصدر إضرار بالمصالح الأمنية للدول الأعضاء الأخرى.

هذا الحد الأدنى، بالطبع، ليس قدراً محتوماً، ويمكن عدم الاكتفاء به. غير أن تجاوز هذا الحد يتطلب مداولات ومناقشات منهجية وشفافة داخل مجلس التعاون وبين مسؤوليه ونخبه. فنحن بحاجة إلى أن ندرك أن الكثير قد تغير على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وأن إدارة العلاقات البينية ومستقبل المجلس لم يعد ممكناً ضبطهما بالاعتماد فقط على تفاهمات سابقة، أو على افتراض استمرار الرؤية المشتركة كما كانت.

إن التحركات المنفردة تجاه إيران، وقبلها تجاه عدد من الملفات الإقليمية، تكشف أننا أمام رؤى خليجية متعددة وربما متضاربة، ولذلك تبرز الحاجة إلى نقاش صريح حول أين تلتقي دول المجلس، وأين تختلف، وكيف يمكن إدارة هذه الاختلافات بما لا ينعكس سلباً على المصالح المشتركة.

لقد أظهرت أزمة قطر إدراك دول المجلس لوجود مصلحة جماعية في الحفاظ على المجلس، ولذلك بقي المجلس رغم حدة الخلاف وتداعياته. ويبدو أن هذه القناعة ما زالت حاضرة اليوم، وهو ما يمنح الدعوة إلى مداولات خليجية واسعة قدراً من الواقعية والشرعية، بوصفها وسيلة لمنع تحول التباينات إلى مصدر ضرر، ولا سيما في التعامل مع إيران، التي أثبتت اعتداءاتها أنها الخطر الاستراتيجي الأول على أمن دول المجلس واستقرارها.

Photo Source: GCC (2025)

الفصل الخامس

الخليج في مرحلة ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية:كيف كشفت الحرب الإيرانية الأمريكية عن أفول النظام الاقتصادي الذي صاغ واقع الخليج المعاصر؟

الخليج في مرحلة ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية:كيف كشفت الحرب الإيرانية الأمريكية عن أفول النظام الاقتصادي الذي صاغ واقع الخليج المعاصر؟

د. جون سفاكياناكس، كبير الاقتصاديين بمركز الخليج للأبحاث

ربما لن تُذكر حرب إيران باعتبارها الصراع الذي أعاد رسم ملامح منطقة الشرق الأوسط، فنادرًا ما تستمد الحروب دلالاتها التاريخية من نتائجها العسكرية المباشرة، بلإنّ أهميتها تكمن في إزاحة الستار عن التحولات الهيكلية التي كانت تجري وأصبحت الآن مرئية وملموسة. ففي الماضي، أدى العدوان الثلاثي على قناة السويس عام ١٩٥٦ إلى التعجيل بنهاية النفوذ الأوروبي الإمبريالي داخل المنطقة، كما أدى انهيار الاتحاد السوفيتي أواخر الثمانينات إلى تحول في الهيكل الاستراتيجي لأوروبا، والغزو الروسي أيضًا لأوكرانيا أحدث تغييرًا جذريًا في الفهم الأوروبي لمنظومة أمن الطاقة.

وعلى نحو مماثل، تكمن دلالات المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران ليس في القصف الصاروخي المتبادل عبر منطقة الخليج، بقدر كشفها لتغيرات بنية الاقتصاد العالمي. التوقعات واضحة؛ إغلاق مضيق هرمز –الذي يعد أهم ممر حيوي لصادرات الطاقة على مستوى العالم– أو حتى تعطيله جزئيًا – كفيلٌ بإحداث إحدى أكبر الصدمات النفطية في التاريخ الحديث. هذا الممر المائي الضيق الذي بالكاد يتجاوز عرضه أربعين كيلومترًا يعد معبرًا لما يقرب من خُمس الاستهلاك العالمي من النفط ونحو خُمس صادرات الغاز الطبيعي المسال العالمية. وطوال نصف قرن من الزمان، تعامل صناع القرار السياسي، والتجار، والمخططون العسكريون مع مضيق هرمز باعتباره الثغرة الأكبر داخل منظومة الطاقة العالمية.

ارتفعت أسعار النفط تزامنًا مع بداية الأزمة، ولكنها سرعان ما تراجعت بوتيرة فاقت تقديرات الحكومات والمستثمرين والمحللين، فلم تتمكن أعتى موجات الاضطراب لتدفقات النفط العالمية في التاريخ الحديث من إبقاء الأسعار عند المستويات القياسية التي كانت الأجيال السابقة تظنها حتمية. وإن كان ذلك يدل على شيء فليس انحسار أهمية النفط، بل مرونة الاقتصاد العالمي وقدرته على امتصاص صدمات الطاقة على عكس ما كانت توحي به الافتراضات الاستراتيجية الموروثة من القرن العشرين.

تنطوي هذه الاستنتاجات على دلالات بالغة الأهمية لمستقبل المنطقة الخليجية. فعلى مدار عقود ماضية، ظل النموذج الاقتصادي الإقليمي مرتكزًا على افتراضين: أولهما، أن المواد الهيدروكربونية ستظل سلعة عالمية لا غنى عنها؛ وثانيهما، أن الخليج سيظل منفردًا بمكانة استراتيجية مميزة داخل المنظومة الاقتصادية العالمية التي تزداد تكاملًا. إلا أن المستجدات الراهنة باتت تربك هذه الافتراضات يومًا تلو الآخر.

> **لم تتمكن أعتى موجات الاضطراب لتدفقات النفط العالمية في التاريخ الحديث من إبقاء الأسعار عند المستويات القياسية التي كانت الأجيال السابقة تظنها حتمية. ويدل ذلك على مرونة الاقتصاد العالمي وقدرته على امتصاص صدمات الطاقة على عكس ما كانت توحي به الافتراضات الاستراتيجية الموروثة من القرن العشرين**

لا شك أن المنطقة الخليجية تُشكل جزءًا لا غنى عنه من المنظومة الاقتصادية العالمية، ولكن لأسباب مغايرة عما كان في السابق. فالنفط يواصل دوره الرئيسي في دعم ميزانيات الدول، مثلما تواصل صناديق الثروة السيادية ضخ رؤوس الأموال عبر مختلف الأسواق العالمية، فيما لا يزال المنتج الخليجي محتفظاً بميزتهَ التنافسية كأقل الموردين تكلفة على مستوى العالم. المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، تنعم بسعة إنتاجية احتياطية فريدة قادرة على دعم استقرار أسواق النفط خلال أوقات الأزمات، كما تعد دولة قطر من مصاف كبار مصدري الغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم. كذلك نجحت الإمارات في التموضع كمركز عالمي رائد في الخدمات اللوجيستية، والطيران، والتمويل. مجتمعة، تنتج اقتصادات مجلس التعاون الخليجي ما يناهز ٢.٤ تريليون دولار أمريكي سنويًا مع إدارة أصول سيادية تتجاوز قيمتها ٥ تريليونات دولار، وعدد قليل فقط من المناطق ذات الكثافة السكانية المماثلة تحظى بهذا القدر من النفوذ على أسواق رأس المال العالمية أو أمن الطاقة.

مع ذلك، تغلف هذه الإنجازات المبهرة واقعًا مزعجًا؛ فإن وتيرة تنويع الأنشطة الاقتصادية الخليجية لم يضاهها تنويعٌ للأسس الإنتاجية. بالفعل شهدت مجالات مثل السياحة، والخدمات اللوجستية، والطيران، والتمويل، والترفيه، والعقارات توسعًا دراماتيكيًا. وأصبح الاقتصاد السعودي غير النفطي يشكل أكثر من نصف إجمالي الناتج القومي، فيما رسخت دبي أقدامها كوجهة عالمية رائدة في مجالات الاستثمار، والتجارة، والسياحة، ومن جانبها، نجحت دولة قطر في استغلال ثرواتها من الغاز الطبيعي لاكتساب نفوذ دبلوماسي عالمي.

Photo Source: Asharq Al Awsat (2026)

ولكن ينبغي هنا عدم خلط التنويع بالمرونة؛ إذ يمكن للاقتصاد أن ينوع موارده من الدخل دون تحويل مصادر ميزته التنافسية بشكل جذري. فالعديد من القطاعات التي تعول عليها الاقتصادات الخليجية تعد في حد ذاتها نتاجًا للعولمة. فالسياحة، على سبيل المثال، تعتمد على توافر الثقة، والخدمات اللوجيستية ترتكز على التجارة المفتوحة، فيما يعتمد الطيران على حرية التنقل. ويعد استقرار المؤسسات، والقوانين المتوقعة وتدفقات رأس المال غير المقيدة ركائز أساسية لانتعاش التمويل الدولي، كذلك الحال بالنسبة لقطاع العقارات التجاري الذي يعول على استمرار تدفقات رؤوس الأموال العالمية والمواهب المغتربة. بعبارة أخرى، جزء كبير من الاقتصاد الخليجي غير النفطي لا يزال معتمدًا بشكل مفرط على انفتاح النظام العالمي، وقلة التوترات الجيوسياسية، والثقة في مشروع التكامل العالمي.

يبتعد الاقتصاد العالمي تدريجيًا عن الفكر الذي ميز العقود الثلاثة التي تلت الحرب الباردة، فالكفاءة تتراجع بشكل متزايد لصالح المرونة، وأصبحت سلاسل الإمداد أقصر، وأكثر طابعًا إقليميًا، وتأثرًا بالمعطيات السياسية. كما عادت السياسة الصناعية لتفرض حضورها في واشنطن وبروكسل وبكين؛ حيث أضحت الحكومات تنظر إلى أشباه الموصلات، والذكاء الاصطناعي، والمعادن الحيوية، والبنية التحتية للبيانات، والصناعات التحويلية المتقدمة، لا بوصفها مجرد قطاعات تجارية فحسب، بل كأدوات لتعزيز القوة الوطنية، وهكذا أصبح الاقتصاد جزءًا لا يتجزأ من عالم الجغرافيا السياسية.

لم تكشف حرب إيران عن مجرد ثغرة في مضيق هرمز، بل أزاحت الستار عما هو أعمق من ذلك؛ إذ كشفت عن التآكل التدريجي للفرضيات التي نهضت عليها المسيرة الاقتصادية الخليجية طيلة العقود الأربعة الماضية. ولعل المنطقة كانت المستفيد الأكبر من العولمة خارج نطاق شرق آسيا؛ فبينما كان النفط هو الصانع الأول لثرواتها في السابق، فإن العولمة هي التي تولت مضاعفة هذه الثروات وزيادتها. لقد كفل التفوق البحري الأمريكي، على سبيل المثال، أمن التجارة البحرية الدولية، في حين تواصل تدفق رؤوس الأموال بدعم من المستثمرين الدوليين، وعملت الشركات متعددة الجنسيات على نقل التكنولوجيا وتصديرها، تماماً كما ساهمت العمالة الوافدة في بناء المدن وتشييدها. وبفضل ذلك كله، أسهمت حركة التجارة العالمية المتنامية في تحويل

موانئ الخليج إلى مراكز حيوية لا غنى عنها في سلاسل التوريد العالمية؛ ليكون الخليج بذلك ليس مجرد مستفيد من النظام الليبرالي العالمي، بل صانعًا كَتبَ بمسيرته واحدة من أبرز وأبهى قصص نجاحه.

يُشير التاريخ إلى أن لحظات التحول الجيوسياسي قلما تمحو معالم الرخاء والازدهار بين ليلة وضحاها، بل إنها تقتات تدريجيًا على المصادر التي يستمد منها هذا الرخاء وجوده. فمدينة البندقية لم يخفت بريقها بسبب خسارتها لمزاياها التجارية، بل لأن بوصلة التجارة العالمية تحولت صوب منطقة الأطلسي. في المقابل، احتفظت بريطانيا بمكانتها كقوة عظمى رغم انتهاء عصر إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس بفضل تفوقها الصناعي، فيما تواصل دولة مثل سنغافورة تألقها الاقتصادي بسبب العمل المتواصل على إعادة الابتكار والتحديث لتواكب التغيرات الاقتصادية العالمية الجارية. الدرس المستفاد إذًا؛ أن الجغرافيا تخلق الفرص، ولكن الإنتاجية هي من تحافظ عليها.

> **لم يعد التحدي محصوراً في تنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط، حيث باتت المهمة الأكثر مشقة تكمن في كيفية تحويل ثرواتها المالية الضخمة إلى قدرات تكنولوجية**

يقف الخليج اليوم عند منعطف تاريخي حاسم، لم يعد فيه التحدي محصوراً في تنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط؛ فالواقع أن دول المنطقة قد قطعت بالفعل أشواطاً ملموسة في هذا المضمار. غير أن المهمة الأكثر مشقة باتت تكمن في كيفية تحويل ثرواتها المالية الضخمة إلى قدرات تكنولوجية، وصناعات إنتاجية، وشركات عالمية تمتلك مقومات المنافسة والبقاء في عصر أصبحت الغلبة فيه للابتكار، والمرونة، والاستقلال الاستراتيجي، لا لحجم الثروات المادية. وفي هذا السياق، تتبدى الدلالة الحقيقية لحرب إيران؛ فهي لا تكمن في حجم الدمار الذي خلفته، بل في طبيعة التغيرات التي كشفت عنها؛ لقد أظهرت بجلاء أن العالم قد خطا بالفعل نحو منظومة اقتصادية وجيوسياسية جديدة، غدا معها التحدي الحقيقي الماثل أمام دول مجلس التعاون الخليجي يكمن في القدرة على مواكبة عصر لم تعد فيه الثروات النفطية رغم ثقلها الاستراتيجي ضماناً كافياً لتحقيق رخاء مستدام على المدى الطويل.

التحولات الهيكلية في منظومة الطاقة العالمية

شكلت أزمة مضيق هرمز تحدياً لفرضية راسخة أخرى، وهي أن حدوث اضطراب جسيم في الصادرات النفطية الخليجية من شأنه أن يشعل فتيل أزمة اقتصادية عالمية ممتدة؛ وهو ما يجسد الفكر الذي هيمن طويلاً خلال النصف الثاني من القرن العشرين، حيث برهنت محطات تاريخية --كالحظر النفطي عام ١٩٧٣، والثورة الإسلامية في إيران، والحرب الإيرانية العراقية، والغزو العراقي للكويت- على مدى الارتهان العالمي المفرط لإمدادات الطاقة من الشرق الأوسط. ولم يكن النفوذ الاستراتيجي للخليج نابعاً من ثرواته النفطية فحسب، بل من انعدام البدائل الموثوقة، لدرجة تلازم معها أمن الطاقة العالمي بأمن الخليج.

بيد أن سلوك الاقتصاد العالمي في عشرينيات القرن الحادي والعشرين بات يختلف كلياً؛ إذ إن تراجع الأسعار عن مستوياتها القياسية التي بلغتها في أوج أزمة مضيق هرمز لا ينم عن غياب المخاطر السياسية، بقدر ما يترجم ملامح المرونة والتنوع التي باتت تتسم بها منظومة الطاقة العالمية. فقد تمكنت الأسواق الدولية --على نحو خالف كل التوقعات- من استيعاب ما كان يُفترض أن يكون أكثر الاضطرابات فتكاً بتدفقات النفط في العصر الحديث، ولم يأتِ ذلك نتيجةً لزهدٍ مفاجئ في إمدادات المنطقة، بل بفعل التحولات العميقة التي طرأت على ركائز منظومة الطاقة العالمية طيلة العقدين الماضيين.

التطورات الهيكلية الثلاثة الآتية تفسر لماذا لم تتحقق صدمة الطاقة المتوقعة بشكل كامل. أولًا: التحول الاستثنائي الذي شهدته الولايات المتحدة من أكبر مستورد عالمي للنفط إلى أحد أهم مُصدري الطاقة. فقبل عقدين من الزمان، كانت السياسة الخارجية الأمريكية مدفوعة جزئيًا بمخاوف بشأن الوصول إلى

الواردات الهيدروكربونية. أما اليوم، فتغيرت هذه المعادلة جذريًا بفضل النفط الصخري، حيث أصبحت الولايات المتحدة ملاذًا أخيرًا لتوريد النفط، بخلاف قدرتها على زيادة صادراتها عندما تحتد المنافسة داخل الأسواق العالمية، فيما بلغت صادرات النفط الخام الأمريكية مستويات قياسية خلال الأزمة مع إغداق الأسواق بكم غير مسبوق من المنتجات البترولية والغاز المسال. وخلف ذلك تداعيات جيوسياسية عميقة؛ فعلى الرغم من عمق العلاقات الاستراتيجية بين واشنطن والمنطقة الخليجية، إلا أنها لم تعد مدعومة بنفس درجة الاعتماد على الطاقة التي كانت تميز أواخر القرن العشرين.

Photo Source: The New Yorker (2019)

ثانيًا: يحمل هذا التطور طابعًا مؤسسيًا أكثر منه جيوسياسياً؛ فقد أثبتت احتياطيات النفط الاستراتيجية التي تم تكديسها في أعقاب أزمات النفط إبان السبعينات قدرتها على حماية الأسواق ضد الانقطاعات المؤقتة في الإمدادات. كما ساعدت القرارات المتفق عليها من قبل أعضاء وكالة الطاقة الدولية بضخ مئات الملايين من البراميل إلى الأسواق في سد العجز في المعروض بشكل كبير، لذلك أصبحت هذه الاحتياطيات الإرث المؤسسي الأكثر ديمومة لصدمات النفط في القرن العشرين. وقد أظهر استخدامها خلال أزمة مضيق هرمز كيف تعلمت الحكومات تدريجيًا إدارة أزمات الطاقة التي كان من الممكن أن تؤدي إلى شلل تام في حركة الاقتصاد العالمي في السابق.

ثالثًا: وربما أكثر التطورات دهشة هو ما حدث في الصين؛ فعوضاً عن خوض غمار منافسة شرسة على الإمدادات في ظل شح المعروض، شهد الطلب الصيني تراجعًا حادًا خلال الأزمة، فيما سجلت وارداتها النفطية انخفاضًا ساهم بدوره في تعويض قدر كبير من الصادرات الخليجية المهدرة. وتعزى بعض أسباب هذا التطور إلى إجراءات متعمدة من قبل الحكومة الصينية؛ فقد أمضت بكين أعوامًا في جهود تقليص كثافة استخدام النفط داخل منظومتها الاقتصادية من خلال الاعتماد على الكهرباء، وإعادة الهيكلة الصناعية، والاستثمارات في مصادر الطاقة النظيفة. كما ساهمت المركبات الكهربائية، والسكك الحديدية فائقة السرعة، والطاقة المتجددة، وقطاع البتروكيماويات المتنامي القادر على الاعتماد على مواد الخام البديلة، في الحد من الاعتماد المفرط على النفط الخام المستورد. ورغم أنه لا يزال كبيرًا نسبيًا، إلا أن بكين أظهرت قدرة غير متوقعة على كبح الطلب لامتصاص الصدمات الخارجية. وبهذا الصنيع، لم تكتفِ بكين بترسيخ مكانتها كأكبر مستورد للطاقة في العالم، بل أثبتت حضورها كلاعب فاعل يمتلك القدرة على توجيه أسواق النفط العالمية عبر إدارة "الطلب"، تماماً بالقدر الذي تؤثر به قوى "العرض".

يجب ألا تُفسر هذه التطورات باعتبارها دليلاً على أفول الأهمية الاستراتيجية للنفط؛ فهذا الاستنتاج لا يقل تضليلاً عن الفرضية السابقة التي قضت بأن تعطيل حركة الملاحة في مضيق هرمز سيقود حتماً إلى كارثة نفطية تحاكي ما جرى عام ١٩٧٣. فالذهب الأسود لا يزال يمثل عصب الحياة لقطاعات حيوية لا غنى عنه فيها، كالشحن، والطيران، والبتروكيماويات، والصناعات الثقيلة، فضلاً عن كونه ركيزة أساسية لجزء كبير من العالم النامي. وبالمثل، ستظل المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، من بين أكثر منتجي الطاقة موثوقية وأقلهم تكلفة لعقود مقبلة. ومن ثم، فإن المتغير الحقيقي لم يكن تراجع القيمة المحورية للهيدروكربون، بل التبدل الذي طرأ على بنية الأسواق التي ينشط فيها؛ حيث بات الاقتصاد العالمي اليوم أكثر تنوعاً، وأقوى قدرة على التكيف التكنولوجي، وأكثر استعداداً مؤسسياً لامتصاص صدمات الإمدادات من أي وقت مضى في التاريخ الحديث.

وينطوي هذا التحول على دلالات بالغة العمق للاقتصاد السياسي الخليجي؛ إذ لم يعد ممكناً رهن ازدهار المنطقة بفرضية مؤداها أن الأزمات الجيوسياسية ستظل مصدراً موثوقاً لتوليد مكاسب مالية استثنائية. فالأسعار القياسية للنفط المُعدلة حسب التضخم خلال الفترة ما بين ١٩٧٩ و١٩٨٠ –والتي تعادل نحو ١٣٠ إلى ١٤٠ دولاراً للبرميل بأسعار اليوم– إلى جانب الذروة الاسمية البالغة ١٤٧ دولاراً للبرميل والمُسجلة عام ٢٠٠٨، لم تكن سوى نتاج لظروف تاريخية استثنائية. وطيلة

العقود الأربعة الماضية، ظل متوسط السعر الحقيقي للخام يتأرجح عموماً بين ٦٠ و٧٠ دولاراً للبرميل، متأثراً بطفرات صعود قصيرة الأجل نسبياً جراء الاضطرابات الجيوسياسية. وفي ظل المعطيات الراهنة، المتمثلة في تباطؤ نمو الطلب، وتنامي كفاءة الطاقة، والتوسع في مصادر الطاقة المتجددة، وتصاعد الإنتاج في أمريكا الشمالية والجنوبية، علاوة على التحول التدريجي نحو الكهربة في قطاع النقل، فإن حدوث دورة سلع مستدامة تحاكي ما جرى أواخر القرن العشرين بات أمراً مستبعداً على نحو متزايد. ورغم احتفاظ النفط بمكانته كسلعة استراتيجية لا غنى عنها، فإنه قد لا يولد مجدداً تلك الفوائض المالية الضخمة المُعدلة وفقاً للتضخم، والتي قامت عليها الاستراتيجيات التنموية الخليجية في السابق.

المحصلة هي أنه أصبح لزاماً على الحكومات الخليجية الآن التحرك لإدارة انتقالين تاريخيين في آن واحد. أولهما، خفض الانبعاثات الكربونية العالمية، وبرغم تفاوت الخطوات المبذولة في هذا المجال إلا أن جميعها تلتف حول هدف مشترك؛ فهناك أكثر من ١٤٠ دولة حول العالم تعهدت بتحقيق صافي انبعاثات صفرية، فيما تخطى حجم الاستثمارات العالمية في تقنيات الطاقة النظيفة مستوى ٢ تريليون دولار سنوياً، بالإضافة إلى ارتفاع مبيعات السيارات الكهربائية لأكثر من ١٧ مليون وحدة سنوياً. ولا ينفي أي من هذه التطورات الحاجة إلى استخدام المواد الهيدروكربونية، لكنها مجتمعة ستُقلص من احتمالات تنامي الطلب على النفط لأجل غير مسمى.

أما التحول الثاني فلا يقل أهمية، على الرغم من ندرة التطرق إليه؛ فمع اتجاه العالم تدريجياً نحو نزع الكربون، يتراجع بالتبعية ارتهان الخليج لمضيق هرمز. ولم يكن الهدف يوماً استبدال هذا الممر الحيوي –وهو أمرٌ مستحيل في الأصل– وإنما الحد من الاعتماد المفرط عليه. وتتجلى هذه الغاية الاستراتيجية المشتركة في مسعى "تنويع الجغرافيا نفسها"، وهو ما تجسده مشروعات كبرى مثل: خط أنابيب الشرق والغرب السعودي الذي يربط المنطقة الشرقية بساحل البحر الأحمر في ينبع، وخط أنابيب الإمارات الممتد إلى الفجيرة، والتوسعات الاستثمارية التي تجريها سلطنة عمان في الدقم، إلى جانب تطوير جازان ومدينة نيوم، والمشروع المقترح لإنشاء سكة حديد الجسر البري، والاستثمارات المتجددة في موانئ البحر الأحمر. ونتيجة لذلك، باتت مشاريع البنية التحتية، التي كانت تُسوَّغ في الماضي بدوافع تجارية بحتة، تُوظف على نحو متزايد لخدمة مستهدف جيوسياسي، وغدا الفائض في القدرات أصلاً من الأصول الاستراتيجية الثمينة. وفي غمرة هذا العصر المتسم بالتشرذم الجيوسياسي، حلت "المرونة" محل "الكفاءة" لتصبح المبدأ الأساسي الناظم والموجه للسياسة الاقتصادية.

Photo Source: Bloomberg (2026)

بالنسبة للمملكة العربية السعودية، تتزامن هذه الوقائع مع واحدة من أكثر خطط التحول الاقتصادي طموحاً على مستوى المنطقة؛ حيث تصبو "رؤية ٢٠٣٠" إلى حشد أكثر من ٧ تريليونات دولار في شكل استثمارات عامة وخاصة بحلول نهاية العقد الحالي. مع ذلك، يصطدم الطموح بالقيود المالية على الأرض، حيث لا تزال عائدات النفط تُشكل نحو ٦٠% من إيرادات الحكومة، في حين أن انخفاض الإنتاج بموجب اتفاقيات تحالف الدول المنتجة للنفط "أوبك+" وتراجع الأسعار، تسببا في تقليص الحيز المالي المتاح. لذلك، ينبغي ألا يُنظر إلى خطوة إعادة تقييم العديد من المشروعات التنموية الضخمة باعتبارها ارتداداً على الإصلاح، بل كمؤشر على الدخول في مرحلة أكثر نضجاً وانضباطاً في إدارة الملف الاقتصادي. ففي الوقت الذي ارتكز العقد الأول من رؤية ٢٠٣٠ على الحشد والتعبئة، سيكرس العقد الثاني من أجل تحديد الأولويات. ويعد هذا التغيير محورياً لدول الخليج نظراً لأن التحدي الأبرز لم يعد حشد رأس المال، بل كيفية تخصيصه؛ فإن عصر الثروات النفطية القادرة على تمويل كافة المشروعات القومية الطموحة أوشك على الأفول، ليترك مستقبل الأمة مرهوناً بشكل متزايد بالاختيار ما بين الاستثمارات المتنافسة، وتقييم إنتاجيتها على المدى البعيد، وضمان قدرة الموارد المالية الشحيحة على توليد القدرات الاقتصادية المستدامة بدلاً من مجرد تشييد بنية تحتية مثيرة للإعجاب.

الانتقال من تعبئة رأس المال إلى دعم القدرات

لم يعد التحدي المقبل اليوم متمثلاً في تنويع مصادر الدخل، بل في إحداث التحول المنشود في مجال الطاقة. ففي غضون ما يزيد على ثلاثة عقود، ظلت السياسة الاقتصادية في مختلف الأقطار الخليجية محكومة بهدف أوحد، هو تقليص الارتهان للمصادر الهيدروكربونية. وفي سبيل ذلك، حرصت الحكومات على ضخ استثماراتها في مجالات السياحة، والطيران، والخدمات اللوجيستية، والتمويل، والتعدين، والتصنيع، والترفيه. وتكاملت هذه الجهود مع تشييد مدن جديدة، وتوسيع شبكات الطيران الجوية، وتحديث الموانئ، إلى جانب الاستمرار في تعظيم الأصول العالمية وتكديسها داخل صناديق الثروة السيادية، وإحداث تحول جذري وبنيوي في مشهد البنية التحتية الإقليمية لدرجة بدلت ملامحها السابقة بالكامل.

ولقد نجحت هذه السياسات نجاحاً مبهراً بكل المقاييس التقليدية؛ فأصبح الاقتصاد السعودي غير النفطي يشكل أكثر من نصف إجمالي الناتج القومي. وتحولت دبي لواحدة من أهم المراكز التجارية على مستوى العالم، واكتسبت الدوحة نفوذاً دبلوماسياً يفوق حجمها الجغرافي بفضل ثرواتها من الغاز الطبيعي المسال، فيما أصبحت أبوظبي من أهم مصدري رؤوس الأموال في العالم. عدد محدود فقط من المناطق حول العالم استثمرت بهذه السرعة والكثافة في سبيل الاستعداد لمستقبل ما بعد النفط.

ومع ذلك، فقد كشفت الحرب الإيرانية عن واقع مقلق؛ مؤداه أن التنويع الاقتصادي في حد ذاته ليس ضامناً بالضرورة لتحقيق المرونة والقدرة على الصمود. فبرغم الخطوات المتقدمة التي قطعتها دول الخليج في تنويع أنشطتها الاقتصادية، إلا أن هذه المساعي لم تتواكب مع وتيرة تنويع مصادر قدرتها وسعتها الإنتاجية. ولئن كانت دول مجلس التعاون الخليجي قد أثبتت جدارتها في اقتصاديات حشد وتعبئة رأس المال، فإنها لم تتقن بعد اقتصاديات الإنتاجية؛ وهما مرحلتان تشكلان محطتين مختلفتين اختلافاً جوهرياً في مسيرتها التنموية.

وليس هذا التمايز مجرد اختلاف في المسميات والمصطلحات، بل هو تباين عميق في الجوهر والمضمون. فعلى مر التاريخ الاقتصادي الحديث، لم تزدهر الأمم بفضل ضخامة حجم استثماراتها، بل بفضل الجهود الدؤوبة والمستدامة لرفع كفاءة الإنتاجية وجودتها، والتي تُترجم لاحقاً إلى مشاريع استثمارية حقيقية. فبريطانيا لم تغدُ اقتصاداً عالمياً رائداً بفضل بنيتها التحتية من الموانئ، بل بفضل الأشواط الشاسعة التي قطعتها في مضمار التصنيع، ولم تستمد ألمانيا قوتها الاقتصادية من الاتكال على بنيتها التحتية، بل من تفوقها المشهود في مجالات الهندسة، والتصنيع، والمؤسسات المهنية. كما يُعزى التحول الجذري الذي شهدته اليابان إلى مساعيها المستمرة للارتقاء بجودة الإنتاجية الصناعية وتحسين مستوياتها. وفي السياق ذاته، تمكنت كوريا الجنوبية من التحول من بلد معدم إلى قوة تكنولوجية عظمى بفضل توجيهها المنهجي للاستثمارات نحو بناء شركات قادرة على خوض غمار المنافسة العالمية، وتدعيم القدرات البحثية، وتحقيق التقدم الصناعي. ولم تكن تجربة سنغافورة الاستثنائية

وليدة آفاقها المعمارية وناطحات سحابها، بل ارتكزت على جودة مؤسساتها، وقوة نظامها التعليمي، وقدرتها الفائقة على إعادة ابتكار اقتصادها لمواكبة التحولات العالمية.

ولم تكن المنطقة الخليجية بمعزل عن هذا الركب التنموي، غير أن التساؤل اليوم لم يعد يدور حول قدرتها على حشد وتعبئة رأس المال– في ظل ما تحوزه من صناديق ثروة سيادية ضخمة، واحتياطيات أجنبية وفيرة، وأسواق مالية محلية نشطة– بل يتمحور حول قدرة هذه الأموال على إدراك مكاسب حقيقية وكافية على صعيد إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية؛ أي مدى الكفاءة التي تتكامل وتتحد بها القوى العاملة مع رأس المال والقدرات التكنولوجية لتوليد قيمة اقتصادية مضافة. ولطالما أدرك علماء الاقتصاد أن الارتقاء المستدام بمستويات المعيشة إنما يتوقف في نهاية المطاف على "إنتاجية الاستثمار"، لا على مجرد "حجم الاستثمار"؛ فرأس المال قادر على تشييد الموانئ والمطارات والمناطق الصناعية، غير أن الإنتاجية وحدها هي الكفيلة ببناء شركات وطنية تمتلك مقومات المنافسة والريادة في الأسواق الدولية.

Photo Source: Bloomberg (2025)

ويكتسب هذا التمييز أهمية مضاعفة ومتزايدة في وقت تخطو فيه المنطقة الخليجية نحو عصر أصبحت فيه "تكلفة الفرصة البديلة" ذات ثقل وتأثير يفوق ما كانت عليه إبان فترات الطفرة والانتعاش في أسواق النفط. فإذا ما نجحت المملكة العربية السعودية في حشد أكثر من ٧ تريليونات دولار لتمويل مستهدفات رؤية ٢٠٣٠، فلن يُقاس نجاح هذه الخطة الطموحة بعدد المشروعات المنجزة أو بقيمة العقود الممنوحة، بل ستكون مقاييس النجاح الحقيقية هي مدى قدرة هذه الاستثمارات على خلق صناعات جديدة واعدة، وتأسيس شركات وطنية قادرة على المنافسة عالمياً، والارتقاء بإنتاجية القوى العاملة، وتدعيم قطاع الصادرات، مع الحفاظ على وتيرة الابتكار والمواظبة عليه حتى بعد بدء تراجع مستويات الإنفاق العام

ينطبق ذات المنطق أيضا على كافة أنحاء اقتصادات المنطقة. ثمة إنجازات ملموسة في قطاعات مثل العقارات الفاخرة القادرة على جذب رؤوس أموال دولية، والسياحة التي تدر فرص عمل وتضمن تنوع العائدات الحكومية، بالإضافة إلى المراكز المالية التي تعزز أداء أسواق رأس المال المحلية. ولكن ذلك لا يضمن لها بالضرورة الريادة التكنولوجية؛ فإن كتب التاريخ لا تزخر بنماذج تذكر حول اقتصادات تحولت إلى قوى رائدة عالمياً في مجال الابتكار بالاعتماد في المقام الأول على مجال العقارات أو السياحة. على النقيض من ذلك، فإن القوى المهيمنة في مجالات التصنيع، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الحيوية، وأشباه الموصلات استمدت مكانتها من خلال الاستثمار عبر عقود في تطوير قطاع الجامعات، والهندسة، والبحث العلمي، والأنظمة البيئية الصناعية، والمؤسسات الريادية في قطاع الأعمال، ولم تكن آفاقها المعمارية سوى نتاج للابتكار والإبداع وليس سبباً وراءها.

تعتبر هذه الملاحظة موضع أهمية خاصة بالنسبة للتطلعات الخليجية في مجال الذكاء الاصطناعي، فليس هناك منطقة تضاهيها في حجم الاستثمارات في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي؛ حيث تواصل المملكة العربية السعودية، والإمارات، وقطر ضخ عشرات المليارات من الدولارات في تطوير مراكز البيانات، ومجال الحوسبة السحابية، والبنية التحتية الرقمية، والشراكات الاستراتيجية مع الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا. تنعم هذه الدول أيضاً بعدد من المميزات الهيكلية: الثروات المالية، التكلفة المنخفضة نسبياً للطاقة، الاستقرار السياسي، المساحات الجغرافية، والحكومات الواعية القادرة على تنفيذ المشروعات الضخمة. وكلما ازداد الذكاء الاصطناعي اعتماداً على الكهرباء، والبنية التحتية السحابية المتقدمة، ووفرة رأس المال، اكتسبت المنطقة الخليجية مزايا نسبية كبيرة.

بيد أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن اختزاله في مجرد قطاع إضافي من قطاعات البنية التحتية؛ فحيازة مراكز البيانات لا تعني بالضرورة تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي الرائدة،

كما أن تمويل شركات أشباه الموصلات لا يضمن تلقائياً خلق صناعات مستقلة وقائمة بذاتها في هذا المضمار، فضلاً عن أن الاستحواذ على التقنيات المتقدمة يختلف اختلافاً جذرياً عن تشييد منظومات بحث علمي تمتلك القدرة على توليد الجيل القادم من الابتكارات. ومن هنا، فإن التساؤل الاستراتيجي الذي يقف أمامه الخليج اليوم ليس مدى اعتماده على الذكاء الاصطناعي من عدمه، فهذا مسار ستسلكه كافة الاقتصاديات المتقدمة حتماً، بل يكمن المحك الحقيقي فيما إذا كانت هذه الدول ستكتفي بأن تكون مستهلكاً رئيساً للذكاء الاصطناعي أو ممولاً له، أم أنها تعتزم أن تغدو في مصاف صُنّاعه ومنتجيه. وتلك الإجابة هي التي ستصنع الفارق في غمرة عصر جديد يشهده الاقتصاد العالمي، غدا فيه النفوذ السياسي للدول يُقاس بقدراتها التكنولوجية.

فلقد ظلت الجغرافيا الاستراتيجية، على امتداد فترات طويلة من القرن العشرين، هي العامل المحدد للقوة الاقتصادية، وهيمنت السيطرة على نقاط الاختناق البحرية – كقناة السويس، ومضيق هرمز، ومالطا، وباب المندب– على ملامح التجارة العالمية وصياغتها. واليوم، ورغم أن هذه الممرات ما زالت تحتفظ بأهميتها، إلا أنها لم تعد المرتكزات الاستراتيجية الوحيدة؛ إذ باتت القوة تكمن، على نحو متزايد، في سلاسل إمداد أشباه الموصلات، والبنية التحتية السحابية، والأقمار الصناعية، والحوسبة الكمومية، والقدرات السيبرانية، والمنصات الرقمية، والذكاء الاصطناعي. وقد تجلى هذا التحول بوضوح إبان أزمة إغلاق مضيق هرمز؛ فبينما فرضت الاضطرابات البحرية تكاليف باهظة، كشفت الأسواق المالية عن مرونة فائقة وقدرة عالية على الصمود، مدفوعة بالثقة في التفوق التكنولوجي الأمريكي، وهيمنة الأنظمة الرقمية والمالية والابتكارية الأمريكية. وفي القرن الحادي والعشرين، ربما يغدو التحكم في شبكات المعرفة أكثر محورية وأهمية من التحكم في الممرات الملاحية.

تثير هذه التغيرات تساؤلاً بشأن مستقبل صناديق الثروة السيادية. على امتداد عقود ظلت هذه الكيانات من أنجح المؤسسات الخليجية، ولعبت دوراً رئيسياً في الحفاظ على الثروات الخليجية عبر الأجيال وتحقيق عوائد تنافسية في الوقت ذاته. رغم ذلك، قد تستدعي المرحلة المقبلة من المسيرة التنموية التحول من مستثمرين عالميين في المحافظ إلى الاضطلاع بدور أكثر فعالية كمهندسين للقدرات الإنتاجية المحلية. وإذا كان صندوق الثروة السيادي النرويجي قد صُمم خصيصاً للاستثمار في الخارج لتجنب إحداث تشوهات في الاقتصاد المحلي، فإن الخليج يواجه تحدياً من نوع آخر؛ إذ يتعين عليه الموازنة بين حفظ الثروات في الأسواق الدولية وبناء صناعات منافسة عالمياً على أرضه في آن واحد. كما سيتطلب ذلك تحقيق قدر أكبر وأكثر تطوراً من التكامل بين السياسات الصناعية، والتعليم، ورأس المال الاستثماري، والبحث العلمي، والاستثمار طويل الأجل، مما كان متوقعاً تقليدياً من المستثمرين السياديين.

في نهاية المطاف، ينبغي ألا يُقاس نجاح الخطط التنموية الخليجية بحجم رأس المال المُستثمر أو عدد المشروعات الضخمة المُعلنة؛ ربما كانت هذه معايير مناسبة لحقبة زمنية سابقة، أما المؤشرات الأكثر دلالة حالياً فتتمثل في إنتاجية العمل، وكثافة البحث العلمي، وبراءات الاختراع، وصادرات الصناعات التحويلية المتقدمة، والتوسع في استخدام التكنولوجيا، وجودة الجامعات، وتأسيس الشركات، والتطور الاقتصادي. تعد تلك هي المتغيرات التي تميز الاقتصادات القادرة على الابتكار المستدام عن تلك التي يعتمد ازدهارها بشكل أساسي على الموارد المالية.

لم تكن حرب إيران السبب في خلق هذه التحديات، لكنها سرعت من وتيرة ظهورها، وذكّرت صانعي السياسات في الخليج بأن المرونة لم تعد تُقاس فقط بالاحتياطيات الأجنبية، أو الإنتاج النفطي، أو الثروة السيادية، بل تُقاس بشكل متزايد بقدرة الاقتصاد على الابتكار، والتكيف، وخلق القيمة بشكل مستقل عن الموارد الطبيعية التي كانت السبب الأولي في ازدهاره. لقد عاصرت الاقتصادات الخليجية ثلاثة تحولات تاريخية مفصلية؛ تمثل أولها في تحويل الكنوز المعدنية الكامنة في أراضيها إلى ثروات مالية ضخمة، في حين ركز الثاني على تحقيق الاندماج في المنظومة العالمية. واليوم، يتجلى التحول الثالث بوصفه الأكثر إلحاحاً وأهمية، إذ يتطلب تحويل رأس المال هذا إلى قدرات تكنولوجية ذاتية. ولعل هذا التحول تحديداً، وليس أسعار النفط المستقبلية، هو الذي سيحدد ما إذا كان النموذج الخليجي سيسطر اسمه بمداد من نور ضمن أبرز قصص النجاح الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين.

الفصل السادس

أمن الطاقة في الخليج: الدروس المستفادة من حرب عام ٢٠٢٦

أمن الطاقة في الخليج: الدروس المستفادة من حرب عام ٢٠٢٦

د. ناجي أبي عاد، مستشار أول في دراسات الطاقة

خلّفت الأزمة الكبرى بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، التي اندلعت خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، تداعيات اقتصادية واسعة النطاق امتدت آثارها إلى المستويين الإقليمي والعالمي. وجاء قطاع الطاقة الذي يمثل الركيزة الأساسية لاقتصادات دول الخليج في مقدمة القطاعات المتأثرة. وخلال فترة النزاع، كوّنت الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي[1] فهمًا أكثر عمقًا لمواطن الضعف التي تهدد أمن قطاعات الطاقة لديها واستقرارها. وسلطت هذه الدروس الضوء على أهمية تبني دول المجلس استراتيجيات وسياسات ومبادرات أكثر فاعلية لتعزيز مرونة قطاعات الطاقة على المدى الطويل، بما يكفل قدرتها على مواجهة المخاطر والتكيف مع التحديات المستقبلية.

وأظهرت الأزمة الخليجية الراهنة –في المقام الأول– حجم المخاطر الناجمة عن الاعتماد على مضيق هرمز بوصفه الممر الرئيسي لصادرات الطاقة في المنطقة. ومن ثم، تواجه الدول المنتجة للنفط في مجلس التعاون الخليجي حاجة ملحة إلى اتخاذ تدابير طوارئ وخطط استجابة بديلة، والحفاظ على جاهزيتها، بما يكفل تفعيلها بسرعة وكفاءة عند تعطل صادرات النفط والغاز عبر المضيق. كما أن التركز الكثيف لأصول الطاقة الخليجية حول نقطة اختناق بحرية واحدة، وما يترتب عليه من اعتماد على الجهة التي تسيطر عليها، يمثل أحد أخطر المخاطر النظامية في العصر الحديث، رغم أن هذا الخطر لا يزال لا يحظى بما يستحقه من اهتمام.

في سياق متصل، أظهرت الحرب الأمريكية–الإسرائيلية–الإيرانية أن مرافق الطاقة، بما في ذلك منشآت الإنتاج، وشبكات التوزيع، وخطوط أنابيب التصدير، والموانئ، ونقاط الاختناق البحرية الاستراتيجية، مثل مضيقي هرمز وباب المندب، تمثل أهدافًا ذات قيمة استراتيجية عالية خلال فترات الاضطراب الإقليمي. ولا تقتصر حماية هذه الأصول على اتخاذ تدابير أمنية فعّالة، بل تتطلب أيضًا تطوير أطر إقليمية أكثر قوة واستباقية للسلامة وإدارة المخاطر، بما يحد من الأضرار التي تتسبب بها الأطراف المعنية نتيجة تصاعد التوترات الإقليمية، وما يترتب عليها من خسائر اقتصادية.

Photo Source: The Brussels Times (2026)

وعلى صعيد موازٍ، أماط هذا الصراع اللثام عن هشاشة منظومات الطاقة شديدة المركزية في دول مجلس التعاون، والتي ترتكز بكثافة على الوقود الأحفوري في مواجهة الاضطرابات التي تفرزها النزاعات. فالاعتماد المفرط على النفط والغاز، اللذين يشكلان ما يصل إلى ٧٠% من مصادر توليد الكهرباء، يجعل اقتصادات دول المجلس في مرمى صدمات الإمداد. وتأسيساً على ذلك، يغدو التوسع في استثمارات الطاقة المتجددة، بغية تنويع مزيج الطاقة والحد من الارتهان للوقود الأحفوري، دعامةً أساسية لترسيخ أمن الطاقة على المدى الطويل. وتبرهن الدروس المستقاة من النزاع على حتمية تطوير منظومات طاقة محلية تتسم بالاستدامة، والتنوع، واللامركزية، بحيث تكون قادرة على احتواء تداعيات الأزمات الجيوسياسية المستقبلية، أو التخفيف من وطأتها على أقل تقدير. كما تتجلى ضرورة انتهاج دول

المجلس سياسات وتدابير ناجعة لتنويع اقتصاداتها وتقليص اعتمادها على الموارد الهيدروكربونية؛ خاصةً في تلك الدول التي ما برحت تعتمد بكثافة على عائدات صادرات النفط والغاز كرافد رئيسي للإيرادات العامة، ومحرك أساسي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

Photo Source: NY Times (2026)

وكشف الصراع كذلك عن ضرورة أن تنشئ الدول المنتجة للنفط في المنطقة منافذ بديلة لتصدير نفطها، وأن تشغّلها وتحافظ على جاهزيتها، بما يضمن استمرار صادراتها إذا تعذر التصدير عبر مضيق هرمز لأي سبب. ففي الوقت الراهن، لا يمتلك سوى عدد محدود من الدول الخليجية المصدّرة للنفط بنية تحتية بديلة للتصدير. وقد استثمرت كل من العراق والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، على مدى سنوات، في خطوط أنابيب برية ومسارات تصدير أخرى؛ غير أنه، باستثناء السعودية، لم توفر هذه البدائل طاقة استيعابية كافية لتعويض فقدان الصادرات الناجم عن تعطل الملاحة في مضيق هرمز. وتظل السعودية الدولة الوحيدة القادرة على إعادة توجيه جميع صادراتها من النفط الخام تقريبًا عبر مسارات تتجاوز مضيق هرمز. أما الدول الخليجية الأخرى المنتجة للنفط، مثل الكويت وقطر، فلا تمتلك اية منافذ بديلة لتصدير النفط خارج مسار المضيق.

وكشف الصراع كذلك عن ضرورة أن تنشئ الدول المنتجة للنفط في المنطقة منافذ بديلة لتصدير نفطها، وأن تشغّلها وتحافظ على جاهزيتها، بما يضمن استمرار صادراتها إذا تعذر التصدير عبر مضيق هرمز لأي سبب. ففي الوقت الراهن، لا يمتلك سوى عدد محدود من الدول الخليجية المصدّرة للنفط بنية تحتية بديلة للتصدير. وقد استثمرت كل من العراق والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، على مدى سنوات، في خطوط أنابيب برية ومسارات تصدير أخرى؛ غير أنه، باستثناء السعودية، لم توفر هذه البدائل طاقة استيعابية كافية لتعويض فقدان الصادرات الناجم عن تعطل الملاحة في مضيق هرمز. وتظل السعودية الدولة الوحيدة القادرة على إعادة توجيه جميع صادراتها من النفط الخام تقريبًا عبر مسارات تتجاوز مضيق هرمز. أما الدول الخليجية الأخرى المنتجة للنفط، مثل الكويت وقطر، فلا تمتلك اية منافذ بديلة لتصدير النفط خارج مسار المضيق.

لذا ينبغي للدول الخليجية المنتجة للنفط أن تعمل على تطوير منافذ تصدير بديلة والتوسع فيها بما يتيح تفعيلها على وجه السرعة في حالات الطوارئ واستيعاب أكبر حجم ممكن من الصادرات. ويتطلب تحقيق هذا الهدف بذل جهود واسعة النطاق على المستويين الوطني والإقليمي. وفي هذا الشأن، يمكن للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، أو لأي كيان إقليمي آخر يمثل كافة دول الخليج او بلدان الشرق الاوسط، أن تضطلع بدور تنسيقي محوري من خلال تيسير الاتفاقات التجارية والترتيبات السياسية اللازمة لدعم هذه البنية التحتية؛ وتشمل هذه الترتيبات معالجة قضايا مثل تقاسم التكاليف، وحقوق الضخ والنقل، ورسوم العبور، وأطر الحوكمة.

كذلك ينبغي للدول الخليجية المنتجة للنفط أن توسّع على نحو كبير قدراتها التخزينية للنفط. فقد كانت الدول التي تمتلك مرافق تخزين محدودة أكثر عرضة للمخاطر خلال فترات تعطل الصادرات، وأدى تعطل حركة الشحن عبر مضيق هرمز إلى اضطرار عدد من دول مجلس التعاون إلى تحويل الفائض من إنتاجها النفطي إلى مرافق التخزين؛ غير أن محدودية السعة التشغيلية لمرافق التخزين المحلية لدى كثير من المنتجين، والتي لا تكفي في المتوسط إلا لاستيعاب إنتاج بضعة أسابيع، اضطرتهم إلى خفض إنتاج النفط الخام، بل ووقفه مؤقتًا في بعض الحالات بمجرد امتلاء تلك المرافق. ولا تقتصر آثار تعطل الصادرات على الخسائر المباشرة وحدها،

بل تمتد أيضًا إلى الإضرار بالحقول النفطية والمكامن. وينبغي كذلك للدول الخليجية المنتجة للنفط أن تدرس إنشاء مرافق تخزين استراتيجية خارجية في الأسواق الرئيسية المستهلكة لنفطها. وعلى الرغم من ارتفاع تكاليف إنشاء هذه المرافق وصيانتها، إلا أنها ستؤدي دورًا حيويًا بوصفها مخزونًا احتياطيًا استراتيجيًا يضمن استقرار الإمدادات، ويحافظ على حصصها في الأسواق العالمية، ويجنب المنتجين الاضطرار إلى وقف الإنتاج قسرًا في حال إغلاق نقاط الاختناق البحرية الإقليمية.

ورغم أن إعادة تأهيل خطوط الأنابيب القائمة وإعادة تشغيلها، وإنشاء خطوط جديدة، تنطوي على تكاليف باهظة، وتتطلب وقتًا طويلًا، فضلًا عن تعقيداتها السياسية، فإنها قد تمثل السبيل الوحيد لمعالجة مواطن الضعف الهيكلية التي تجعل دول الخليج عرضة لأي تعطل في مضيق هرمز. وحتى بعد انتهاء أزمة مضيق هرمز الراهنة بالكامل، ينبغي للدول الخليجية المنتجة للنفط أن تسترشد بالدروس المستفادة منها، وأن تبادر إلى تنفيذ تدابير تعزز مرونة بنيتها التحتية للتصدير، وتحد من آثار أي اضطرابات مستقبلية.

في السياق ذاته، يتعين على الدول الخليجية المنتجة للغاز أن تُعجّل بتحديد بدائل تصدير مستدامة، وإيجاد حلول عملية للتحديات المرتبطة بالاعتماد على مضيق هرمز، خاصة في ظل القيود المتوسطة والطويلة الأجل التي تحد من نقل الغاز الطبيعي المسال عبر هذا الممر البحري الاستراتيجي. وتزداد أهمية هذه الحاجة في ضوء التنافسية المتنامية لمصادر الطاقة البديلة، مثل الفحم والطاقة النووية، التي باتت مهيأة بصورة متزايدة لإحلال الغاز الطبيعي، سواء من خلال نقله عبر خطوط الأنابيب أو تصديره في صورة غاز طبيعي مسال في العديد من الدول المستهلكة.

Photo Source: Institute for Energy Economics and Financial Analysis (2025)

> **يتعين على الدول الخليجية المنتجة للغاز أن تُعجّل بتحديد بدائل تصدير مستدامة، وإيجاد حلول عملية للتحديات المرتبطة بالاعتماد على مضيق هرمز**

ويُتوقع أن يكون الفحم تحديدًا من أكبر المستفيدين في أسواق مثل الصين والهند وألمانيا. ففي الصين، تواصل الحكومة زيادة إنتاج الفحم واستهلاكه محليًا للحد من الاعتماد على واردات الغاز الطبيعي المسال مرتفعة التكلفة والمتقلبة الأسعار وتعزيز أمن الطاقة. أما في الهند، من المرجح أن تتعزز مكانة الفحم المحلي، الذي يُستخدم في توليد نحو ٧٠% من الكهرباء، في ظل محدودية إمدادات الغاز الطبيعي المسال وارتفاع أسعاره. وفي ألمانيا، لا يزال الفحم المحلي يؤدي دورًا محوريًا في ضمان أمن إمدادات الطاقة، رغم الخطط طويلة الأجل للتخلص التدريجي منه، إذ تتجدد أهميته كلما شهدت أسواق الغاز الطبيعي المسال تقلبات سعرية أو اختناقات في الإمدادات.

وتتجلى كذلك الحاجة إلى إقامة شبكات النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي وتوطيد الربط بينها؛ بما يكفل الاستثمار الأمثل للبنية التحتية المخصصة للتصدير، ويُتيح تشغيلها وتشاركها بصورة تنسيقية متكاملة، فضلًا عن تحصين أمن تجارة الطاقة سواءً داخل المنظومة الخليجية أو في إطار تعاملاتها مع الأسواق العالمية. علاوة على ذلك، يُصبح من الضروري بذل مساعٍ جادة لمد خطوط أنابيب جديدة للغاز تربط بين دول المجلس، بما يضمن سد رمق احتياجات الدول الأعضاء التي تواجه شحاً في موارد الغاز؛ إذ قد تصبح هذه البنية التحتية هي الملاذ الأوحد لدرء المخاطر المستمرة الناجمة عن أي تعطل محتمل لحركة الملاحة في مضيق هرمز.

وينبغي كذلك للشركات المطورة لمشروعات الغاز في دول الخليج أن تسعى جديًا إلى الاستثمار في أصول ومرافق تسييل الغاز خارج المنطقة، بما يضمن الحفاظ على إمدادات مستقرة وموثوقة لعملائها في حال حدوث إغلاق مستقبلي لمضيق هرمز أو أي طوارئ جيوسياسية أخرى. وقد واصلت قطر تطوير استراتيجيتها الدولية من خلال استثمارها في مشروع "جولدن باس" في الولايات المتحدة. وعلى النهج ذاته، استحوذت أبو ظبي مؤخرًا على حصص في محطة للغاز الطبيعي المسال تطورها شركة "نكست ديكيد" في الولايات المتحدة، وفي وحدة "جالب" للغاز الطبيعي المسال في موزمبيق. كما عززت المملكة العربية السعودية حضورها في الأسواق العالمية للغاز الطبيعي المسال عبر الاستثمار في شركة "ميد أوشن إنرجي"، وتأمين اتفاقيات لتوريد الغاز الطبيعي المسال ضمن مشروع "كومنولث للغاز الطبيعي المسال"، وتوقيع مذكرات تفاهم مع شركتي "نكست ديكيد" و"سمبرا".

باختصار، قوضت الأزمة الراهنة التصورات السائدة بشأن أمن إمدادات النفط والغاز الخليجية وموثوقيتها، وهو تطور ينبغي أن يحظى باهتمام بالغ من كبار المسؤولين في دول مجلس التعاون الخليجي. كما فاقمت الاضطرابات الأخيرة التحديات المزمنة التي تواجه سمعة المنطقة والشرق الأوسط إجمالًا. وقد يدفع ذلك الدول المستهلكة إلى تكثيف جهودها لتأمين مصادر بديلة أكثر أمنًا وموثوقية لإمدادات النفط والغاز على المدى الطويل، وهو ما قد يضعف المكانة التنافسية للدول المصدرة للنفط والغاز في الخليج ويقلص حصصها السوقية مستقبلًا.

ويستوجب ذلك تضافر جهود حثيثة، تُزاوج بين إطلاق حملات إعلامية محكمة التخطيط، ومبادرات استراتيجية لتعزيز المكانة الدولية رغبةً في استعادة الثقة العالمية في موثوقية إمدادات الطاقة الخليجية. كما ينبغي إدخال هذه الجهود حيز التنفيذ على نحو عاجل ومستدام على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما يضمن صون الموقع الريادي لدول الخليج في أسواق الطاقة العالمية على المدى الطويل.

> **"يستوجب تضافر جهود حثيثة، تُزاوج بين إطلاق حملات إعلامية محكمة التخطيط، ومبادرات استراتيجية لتعزيز المكانة الدولية رغبةً في استعادة الثقة العالمية في موثوقية إمدادات الطاقة الخليجية"**

Photo Source: getglobalgroup.com (2024)

الفصل السابع

أمن الطاقة في الخليج: الدروس المستفادة من حرب عام ٢٠٢٦

الأمن البحري في الخليج بعد الصراع الأمريكي الإسرائيلي الإيراني الدروس والانعكاسات والمسار العملي

اللواء البحري الركن (م) عبدالله بن جابر الزايدي، مستشار أول للدراسات الدفاعية والأمنية.

مقدمة.

أعاد الصراع الأمريكي–الإسرائيلي–الإيراني تثبيت حقيقة استراتيجية لم تعد قابلة للتجاهل وهي أن الأمن البحري في الخليج أحد مفاتيح الأمن الوطني والإقليمي. فحين تتصاعد المواجهة في هذه المنطقة، لا تبقى آثارها محصورة في قواعد عسكرية أو منشآت نووية أو حسابات سياسية، بل تنتقل سريعاً إلى البحر متمثلةً في الممرات البحرية، وشركات الشحن، وأسواق الطاقة، والتأمين، والموانئ، والكابلات البحرية، وحركة القوات.

ومن ثم فإن قراءة هذا الصراع من زاوية الأمن البحري ليست تفصيلاً جانبياً، بل مدخل أساسي لفهم طبيعة التوازنات الجديدة في الخليج والمنطقة. فالتهديد البحري في هذه الحالة لا يتعلق فقط بإمكانية إغلاق ممر ملاحي أو استهداف سفينة، بل يتصل بقدرة الفاعل المعطّل على إنتاج عدم يقين، ورفع كلفة الحماية، وإرباك حسابات الأسواق، وتحويل البحر إلى ورقة ضغط سياسية واقتصادية. ومن هنا تبرز مجموعة من الدروس التي تستحق الوقوف عندها.

أولاً: البحر كمجال مستقل للتأثير الاستراتيجي.

كشفت التطورات الأخيرة أن البحر لم يعد ساحة تابعة للصراع الجوي أو الصاروخي، بل أصبح مجالاً مستقلاً لإنتاج التأثير الاستراتيجي. فرغم كثافة الحملة الجوية والصاروخية الأمريكية–الإسرائيلية، التي طالت وفق التقديرات المعلنة نحو ١٣ ألف هدف داخل إيران، فإن هذه الضربات لم تُلغِ قدرة طهران على استخدام المجال البحري كأداة ضغط وتعطيل. فقد تُضعف الضربات القدرات القتالية، وتحد من بعض وسائل القيادة والسيطرة، لكنها لا تنهي بالضرورة قدرة الخصم على تهديد الملاحة، أو رفع كلفة الحماية، أو خلق حالة من عدم اليقين حول سلامة الممرات البحرية.

وهذا يعني أن بقاء الممرات مفتوحة لا يعني بالضرورة أن الملاحة آمنة بالمعنى العملي. قد يستمر المرور، ولكن تحت مستويات أعلى من المخاطر، وتكاليف التأمين، وإجراءات المرافقة، وحالة من عدم اليقين.

ثانياً: الجغرافيا البحرية والتحريم البحري.

يتمثل الدرس الثاني في أن الجغرافيا البحرية قد تقيّد التفوق التقني والقتالي حين تُوظَّف ضمن استراتيجية تحريم بحري فعّالة. فإيران لا تمتلك تفوقاً عسكرياً أو تقنياً على الولايات المتحدة، لكنها تمتلك موقعاً بحرياً يحد من حرية استخدام هذا التفوق، خصوصاً في مضيق هرمز والمياه الضيقة والمكتظة في الخليج. وفي هذه البيئة، لا تصبح الزوارق السريعة، والألغام، والصواريخ الساحلية، والوسائط غير المأهولة أدوات حاسمة بذاتها، بل أدوات تكتسب قيمتها من الجغرافيا التي تعمل داخلها. ومن ثم فإن الجغرافيا هي العامل المقيّد، أما التحريم البحري فهو آلية تحويل هذا القيد إلى ضغط عملياتي واستراتيجي.

ومن هنا لا يمكن فهم التهديد البحري الإيراني من خلال ميزان القوة التقليدي وحده. فالسؤال ليس ما إذا كانت إيران قادرة على تحقيق سيطرة بحرية في مواجهة الولايات المتحدة؛ فالجواب في هذا المستوى واضح. السؤال الأدق هو: هل تستطيع إيران منع الخصم من استخدام البحر بحرية كاملة، أو رفع كلفة هذا الاستخدام، أو خلق حالة عدم يقين لدى السفن وشركات الشحن والتأمين؟ هنا تكمن أهمية التحريم البحري. فإيران لا تحتاج إلى السيطرة على الخليج أو إغلاق مضيق هرمز بالكامل حتى تحقق أثراً استراتيجياً؛ يكفي أن تجعل المرور أكثر خطورة، وأكثر كلفة، وأقل قابلية للتنبؤ.

وفي هذا الإطار يبرز دور بحرية الحرس الثوري بوصفها الأداة الأكثر التصاقاً بهذا النمط من الصراع. فهذه البحرية لا تعمل بمنطق المعركة البحرية الكلاسيكية، بل بمنطق التعطيل والإنهاك والضغط التدريجي. أدواتها في ذلك معروفة: الزوارق السريعة، والألغام البحرية، والصواريخ الساحلية، والطائرات المسيّرة، والوسائط السطحية وتحت السطحية غير المأهولة، والعمليات الرمادية التي يصعب إسنادها فوراً. هذه الأدوات لا تمنح إيران تفوقاً بحرياً تقليدياً، لكنها تمنحها قدرة على التحريم البحري؛ أي منع الخصم من استخدام المجال البحري بأمان وحرية واستقرار.

وتبرز أهمية مضيق هرمز هنا بوصفه ورقة استراتيجية للتفاوض والمساومة وإدارة التصعيد. فإيران لا تحتاج إلى إغلاق المضيق بصورة كاملة حتى تحقق أثراً سياسياً واقتصادياً واسعاً؛ إذ يكفي التلويح بالتعطيل، أو رفع مستوى المخاطر، أو خلق شكوك حول الألغام والمسارات الآمنة، أو دفع شركات الملاحة إلى إعادة حساباتها. في مثل هذه الحالة، يصبح الخطر نفسه أداة ضغط، وتتحول المخاوف إلى تكلفة اقتصادية وسياسية. كما لا ينبغي الفصل بين التحريم البحري واستهداف الدول المجاورة؛ فالجغرافيا التي تمنح إيران قدرة على التحريم هي نفسها التي تجعل دول الخليج في قلب المعادلة الأمنية حتى حين لا تكون طرفاً راغباً في التصعيد.

ثالثاً: الصبر الاستراتيجي وإدارة الزمن.

يتمثل الدرس الثالث في أن الزمن أصبح جزءاً من معادلة الضغط البحري. فإيران لا تعتمد دائماً على الرد الفوري أو الضربة المباشرة، بل تميل إلى توزيع الضغط زمنياً، وترك الخصم في حالة توقع، وتحريك أدواتها بدرجات متفاوتة. هذا النمط، الذي يمكن وصفه بالصبر الاستراتيجي، يمنحها قدرة على إطالة الأزمة دون الوصول بالضرورة إلى مواجهة شاملة. وفي البيئة البحرية تحديداً، يكفي استمرار عدم اليقين لرفع كلفة التأمين، وإرباك قرارات الشحن، واستنزاف الجاهزية العسكرية، وإبقاء الأسواق تحت ضغط مستمر. ومن ثم فإن إدارة الأزمة البحرية لا تتطلب فقط قدرة على الرد، بل قدرة على الاستمرار والمراقبة والتعافي والانضباط السياسي والعسكري لفترة طويلة. وهذا الدرس مهم لدول الخليج، لأن إدارة التهديد البحري لا تنتهي بانتهاء الضربة أو توقف التصعيد العلني، بل تستمر في شكل مراقبة، وتأمين، وإعادة بناء الثقة في سلامة الملاحة.

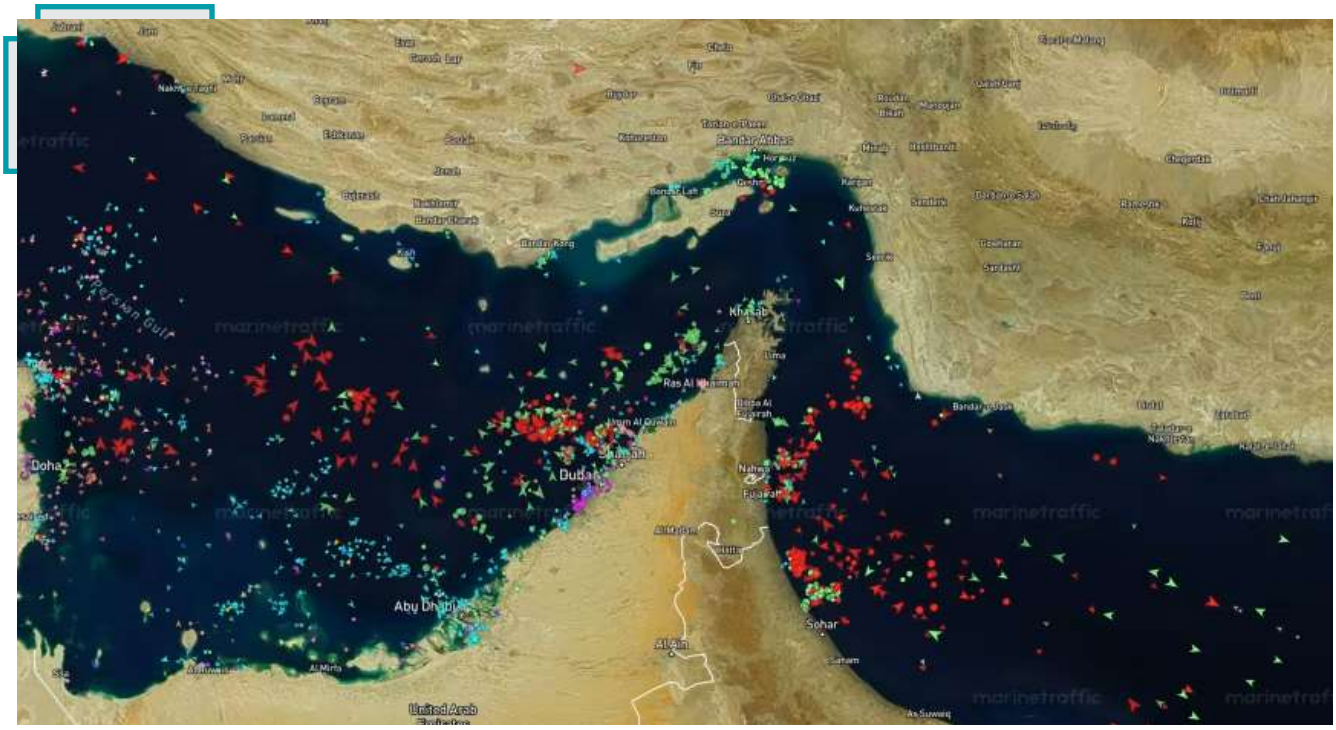

Photo Source: CNN (2026)

> **حماية الملاحة لا تعني فقط منع الهجمات، بل منع الخصم من تحويل الخطر المحدود إلى أثر اقتصادي واسع**

رابعاً: تحويل التهديد البحري إلى كلفة اقتصادية.

يتمثل الدرس الرابع في أن التهديد البحري لا يحقق أثره من خلال العمل العسكري المباشر فقط، بل من خلال قدرته على تحويل المخاطر إلى كلفة اقتصادية. ففي بيئة مثل الخليج ومضيق هرمز، لا يحتاج الفاعل المعطل إلى إغلاق الممرات البحرية بالكامل حتى يحقق أثراً استراتيجياً؛ إذ يكفي أن يرفع مستوى عدم اليقين لدى شركات الشحن، وشركات التأمين، ومشغلي الطاقة، والمستوردين، حتى تبدأ الكلفة السياسية والاقتصادية بالتصاعد. وهذا ما يجعل التهديد البحري مختلفاً عن كثير من أنماط التهديد الأخرى: أثره لا يتحدد فقط بما يقع في البحر، بل بما يترتب عليه في الأسواق وسلاسل الإمداد وقرارات الشركات.

وتكمن خطورة هذا النمط في أن الإدراك التجاري للمخاطر قد يكون أحياناً أسرع أثراً من الضرر العسكري نفسه. فتهديد محدود، أو حادث غامض، أو تلويح بالألغام، أو تحرك غير معتاد قرب الممرات الحيوية، قد يدفع شركات الشحن إلى تعديل مساراتها، أو رفع كلفة التأمين، أو تأجيل العبور، أو طلب ضمانات إضافية. وبذلك يتحول البحر من مجال ملاحي إلى مجال ضغط اقتصادي، وتصبح الثقة في سلامة المرور جزءاً من معادلة الأمن بقدر أهمية الحماية العسكرية.

ومن هنا فإن حماية الملاحة لا تعني فقط منع الهجمات، بل منع الخصم من تحويل الخطر المحدود إلى أثر اقتصادي واسع. وهذا يتطلب سرعة في كشف الحوادث، وشفافية في إبلاغ السفن، وقدرة على المرافقة عند الحاجة، وتنسيقاً مع شركات الشحن والتأمين، ورسالة سياسية واضحة تؤكد استمرار حرية الملاحة. فالنجاح في الأمن البحري لا يقاس فقط بعدد التهديدات التي يتم اعتراضها، بل بقدرة الدول على إبقاء حركة التجارة والطاقة مستقرة، ومنع الخوف من أن يصبح أداة ضغط تفاوضية.

خامساً: الكابلات البحرية وتحول ما تحت سطح البحر إلى مجال ضغط.

يتمثل الدرس الخامس في أن الأمن البحري لم يعد مرتبطاً بما يجري فوق السطح فقط. فقد أبرزت الأزمة أن الكابلات البحرية العابرة لمضيق هرمز لم تعد بنية اتصالات فنية محايدة، بل أصبحت جزءاً من معادلة الضغط والردع والتفاوض. فطرح فكرة فرض رسوم أو ترتيبات سيادية على الكابلات البحرية يوضح أن مجال ما تحت السطح أصبح قابلاً للتسييس والتوظيف في الصراع، تماماً كما تُوظف الممرات البحرية وناقلات الطاقة.

وتكمن خطورة هذا التحول في أن الكابلات البحرية تحمل جزءاً بالغ الحساسية من الاتصالات والبيانات والخدمات السحابية والمعاملات المالية التي تعتمد عليها دول الخليج والاقتصاد العالمي. ومن ثم فإن التهديد لا يقتصر على احتمال القطع أو التخريب، بل يشمل أيضاً تحويل الكابلات إلى ورقة ضغط قانونية وسيادية واقتصادية، عبر التلويح بالرسوم، أو الرقابة، أو اشتراطات المرور، أو التحكم في أعمال الصيانة. وهذا يضيف بعداً جديداً لمفهوم الأمن البحري: حماية البحر لم تعد تعني حماية السفن والطاقة فقط، بل حماية تدفق البيانات واستمرارية الاقتصاد الرقمي.

سادساً: الموانئ والبنية التحتية كعُقد استراتيجية.

يتمثل الدرس السادس في أن الموانئ والبنية التحتية البحرية لم تعد مجرد مرافق دعم أو نقاط تشغيل لوجستي، بل أصبحت عقداً استراتيجية في شبكة الأمن الوطني. فالميناء اليوم ليس رصيفاً وسفناً ومخازن فحسب، بل نظام معقد يرتبط بالجمارك، وسلاسل الإمداد، وأنظمة البيانات، وشركات التأمين، ومشغلي

الطاقة، والمنشآت الصناعية، والجهات الأمنية. ولذلك فإن أي تعطيل للميناء، سواء كان مادياً أو سيبرانياً أو تشغيلياً، قد ينتج أثراً يتجاوز حدود المنشأة نفسها إلى حركة التجارة، وسلاسل الإمداد، والثقة في البيئة البحرية للدولة.

Photo Source: Maritime Security & Safety (2025)

وتبرز أهمية هذا الدرس في أن التهديدات البحرية الحديثة لم تعد تستهدف السفن وحدها. فالموانئ، ومحطات الطاقة، وخطوط الأنابيب، ومراكز التحكم، وأنظمة إدارة الشحن، ومنصات تبادل البيانات، أصبحت جميعها جزءاً من المجال البحري الأوسع. ومن ثم فإن حماية هذه الأصول لا يمكن أن تُدار بمنطق الحماية المنفصلة لكل منشأة، بل بمنطق الأنظمة المتكاملة؛ حيث يرتبط أمن الميناء بالأمن السيبراني، والدفاع الجوي، وأمن السواحل، واستمرارية الأعمال، وقدرة الجهات المدنية والعسكرية على العمل المشترك وقت الأزمة.

وبهذا المعنى، يصبح الميناء نقطة اختبار لقدرة الدولة على الصمود لا مجرد مرفق اقتصادي. فالهدف لا يقتصر على منع كل تهديد، بل على ضمان استمرار الوظائف الحيوية، وتقليل زمن التعطل، واستعادة التشغيل الطبيعي بسرعة. وهذا يتطلب خطط طوارئ مشتركة، وتمارين دورية، وربطاً أفضل بين الجهات البحرية والأمنية والاقتصادية، وآليات واضحة لإدارة الحركة التجارية عند التصعيد. فالموانئ والبنية التحتية البحرية أصبحت جزءاً من ساحة الأمن البحري، لا مجرد خلفية لوجستية له.

وتبرز إلى جانب هذه الدروس الرئيسية مجموعة من الدلالات الإضافية التي لا تقل أهمية، وإن لم تكن محور الورقة. فقد أكدت الأزمة ضرورة تكامل الدفاع الجوي والبحري، لأن تهديد الموانئ والسفن لم يعد يأتي من البحر وحده. كما أظهرت أن شركات الشحن والتأمين أصبحت جزءاً مؤثراً في معادلة الأمن، وأن سرعة التعافي واستعادة الثقة قد تكون أحياناً بقدر أهمية منع الهجوم نفسه. كذلك كشفت الأزمة أن الفصل بين السلم والحرب في البحر أصبح أقل وضوحاً، وأن التهديدات الرمادية، والضغط على الكابلات، واضطراب الملاحة، والتلويح بتعطيل الممرات، كلها أدوات تقع في منطقة وسطى بين التصعيد العسكري والمساومة السياسية.

الانعكاسات الإقليمية.

تتمثل أولى الانعكاسات الإقليمية في أن دول الخليج ستواجه بيئة بحرية أكثر تعقيداً حتى بعد تراجع العمليات العسكرية المباشرة. فمرحلة ما بعد التصعيد لا تعني عودة تلقائية إلى الوضع السابق. قد تستمر المخاطر عبر تهديدات منخفضة الوتيرة، أو ألغام محتملة، أو وسائط غير مأهولة، أو ضغوط على شركات الشحن والتأمين. والثقة في الممرات البحرية لا تُستعاد بالبيانات السياسية وحدها، بل بالسلوك المتكرر، والمرافقة، والشفافية، والجاهزية الفنية، والقدرة على تقليل زمن التعافي.

أما الانعكاس الثاني فهو أن الشراكات الأمنية الخارجية ستبقى ضرورية، لكنها لا تكفي وحدها. الوجود الأمريكي والغربي يوفر قدرات نوعية في الاستطلاع، والدفاع الجوي، والضربات الدقيقة، ومكافحة الألغام. غير أن الاعتماد الكامل على الخارج لا يبني استدامة إقليمية. المطلوب انتقال تدريجي من نموذج الحماية بواسطة الشريك إلى نموذج الإسناد بالشراكة؛ أي أن تمتلك دول الخليج قدرة أولية على بناء صورة بحرية مشتركة، وتنسيق الاستجابة، وإدارة الأزمة، وطلب الدعم النوعي عند الحاجة.

كما ينبغي عدم إغفال أن الخليج والبحر الأحمر لم يعودا مجالين منفصلين في الحسابات البحرية. فاضطراب أحدهما ينعكس على الآخر من خلال مسارات الطاقة والتجارة والتأمين وإعادة توجيه السفن. لذلك فإن أمن هرمز لا يمكن فصله عن أمن باب المندب والبحر الأحمر وبحر عُمان. هذه الترابطات تفرض التفكير في الأمن البحري بوصفه شبكة ممرات وأصول وبنى تحتية، لا بوصفه نقطة اختناق واحدة.

المسار العملي العاجل.

يبدأ المسار العملي العاجل من بناء وعي بحري إقليمي مشترك. لا يكفي أن تملك كل دولة منظومتها الخاصة للرصد. المطلوب ربط المعلومات حول حركة السفن، والمسارات المشبوهة، والوسائط غير المأهولة،

والتهديدات تحت السطحية، والحوادث السيبرانية المرتبطة بالموانئ. كما يجب رفع جاهزية مكافحة الألغام والوسائط غير المأهولة، لأنها تمثل أكثر الأدوات قدرة على إحداث تعطيل سريع بكلفة محدودة. ويشمل ذلك التدريب المشترك، ومخزون المعدات، وقدرات الكشف والاعتراض، وخطط فتح الممرات الآمنة.

كما ينبغي حماية الموانئ والبنية التحتية البحرية بمنطق الأنظمة المتكاملة. وهذا يتطلب اختبار قدرة الموانئ ومحطات الطاقة وخطوط الأنابيب والكابلات ومراكز التحكم على الاستمرار في العمل تحت الضغط. المرونة هنا لا تعني منع كل ضرر، بل ضمان استمرار الوظائف الحيوية وتقليل زمن العودة إلى التشغيل الطبيعي. وفي الوقت نفسه، تحتاج المنطقة إلى آلية واضحة لإدارة الأزمات البحرية، تشمل قنوات اتصال عسكرية ومدنية، وبروتوكولات للإبلاغ، وترتيبات للمرافقة، ورسائل سياسية موحدة تجاه حرية الملاحة.

ولا يقل البعد الدبلوماسي أهمية عن البعد العسكري. فالممرات البحرية تحتاج إلى ردع، لكنها تحتاج أيضاً إلى قنوات اتصال وآليات تهدئة. غياب الاتصال في المياه الضيقة قد يحول حادثاً محدوداً إلى أزمة أوسع، خصوصاً عندما تعمل سفن عسكرية وتجارية ووسائط غير مأهولة في مساحة مزدحمة. المطلوب ليس استبدال القوة بالدبلوماسية، بل الجمع بينهما: قوة تمنع الابتزاز، واتصال يقلل سوء التقدير، ورسالة سياسية واضحة تؤكد أن حرية الملاحة ليست قابلة للمساومة.

> **غياب الاتصال في المياه الضيقة قد يحول حادثاً محدوداً إلى أزمة أوسع، خصوصاً عندما تعمل سفن عسكرية وتجارية ووسائط غير مأهولة في مساحة مزدحمة**

الخاتمة.

خلاصة القول، إنّ الصراع الأمريكي–الإسرائيلي–الإيراني لم يثبت فقط أهمية البحر، بل كشف أن طبيعة الأمن البحري نفسها تغيرت. فالجغرافيا البحرية الإيرانية، ومضيق هرمز كورقة تفاوض، وصبر إيران الاستراتيجي، ودور بحرية الحرس الثوري في التحريم البحري، والضغط على الكابلات البحرية، كلها عناصر تؤكد أن التهديد لم يعد مرتبطاً بالسيطرة البحرية التقليدية، بل بالقدرة على التعطيل وإنتاج عدم اليقين. ومن ثم فإن المطلوب خليجياً ليس رد فعل مؤقتاً، بل بناء قدرة إقليمية مستدامة على الرصد، والحماية، والاستجابة، والتعافي، والتنسيق السياسي. فالقوة البحرية الحديثة لا تقاس بعدد السفن وحده، بل بقدرة الدول على إبقاء البحر مفتوحاً وآمناً ومنتجاً، حتى في ظل الصراع.

Photo Source: AP (2026)

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

25 YEARS
Gulf Research Center
Knowledge for All

www.grc.net

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٢٦